ديوان تجار رشيد زمن الحملة الفرنسية في ضوء الوثائق
دراسة ديبلوماتية وقراءة تاريخية

د.غادة سيد طوسون
مدرس الوثائق – قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات
كلية الآداب–جامعة القاهرة

المستخلص:

يتناول البحث بالدراسة والتحليل وثيقتين تنتميان لزمن الحملة الفرنسية. تكتسب هاتان الوثيقتان أهميتهما فيما تُقدماه من معلومات غفلت عن ذكرها الأدبيات التاريخية المعاصرة لزمن الحملة؛ حيث مثلت إحداهما اللائحة التأسيسية التنظيمية لديوان تجار رشيد، والثانية تُفصح عن ملامح الخطة الاستراتيجية الإصلاحية لبونابرت في ذلك الطور من عمر الحملة، وكيفية استغلاله للأدوات الإدارية التى اصطنعها لمساعدته فى ذلك. تُقدّم الوثيقتان في إطار تحليلي ديبلوماتي يعرض للسياق التنظيمي والوظيفي المعاصر لعمر الديوان الأول، وكاشفا لمشكلات استخدام المصادر الوثائقية من قِبَل المؤرخين من خلال تقديم إشكالات ديبلوماتية أرشيفية تناقش موثوقية المصدر الذى يعتمد عليه المؤرخ ليستمد منه رؤيته وكتابته.

المقدمة:

ما زال الحديث عن نُظُم الحكم والإدارة في الأقاليم عمومًا في زمن الحملة الفرنسية منطقة مظلمة، ولا يمثل الاستعانة بما كتبه المؤرخون المعاصرون لها عونًا حقيقيًّا يمكن أن يهتدي به الباحث. وبرغم أن العثور على وثائق متخلِّفة عن أي من دواوين الإدارة لتلك الفترة يمكن أن يمثل بصيص الضوء الوحيد في ذلك، إلا أنه –وإن حققت له تلك الوثائق جزءًا يسيرًا من ذلك– قد يبرز على السطح عوائق أخرى عند استخدام تلك الوثائق، منها قلتها أو ندرتها؛ فتثير بذلك من التساؤلات أكثر مما تفصح عن المعلومات، والوثيقتان محل الدراسة مثال على ذلك؛ فهما وثيقتان متميزتان متفردتان؛ الأولى تمثل اللائحة التأسيسية التنظيمية

لديوان تجار رشيد، والثانية أول بيان إداري سياسي يلقيه "منو" حاكم ولايات رشيد وإسكندرية والبحيرة موجَّهَةً إلى أرباب هذا الديوان، ويحمل ملامح الخطة الاقتصادية التي سعت الحملة للبدء في تطبيقها.

يأتي تميز هاتين الوثيقتين ديبلوماتيًّا وتاريخيًّا على النحو التالي:

١- هما أول ما يعلن عن وجود هذا الديوان، وفي ذات الوقت هما كل ما وصلنا مما تَخَلَّف عنه حتى الآن.

٢- تكشفان جزءًا من النُظُم التى وضعها بونابرت لإدارة البلاد المصرية في منطقة عزَّ فيها حديث المؤرخين "رشيد"، والحال كذلك في كل الأقاليم المصرية زمن الحملة.

٣- تمثل إحداهما - الوثيقة الأولى بتاريخ ٧ فبراير ١٧٩٩م- السياق التنظيمي والوظيفي لعمل الديوان، وكل ما سيُنشئه من وثائق، وهذا أمر يُعزِّز من قيمة تلك الوثيقة وأهميتها؛ إذ إنها تمثل توثيقًا لهذا السياق يعاصر عمر الديوان الأول.

٤- تكشف الوثيقة الثانية- بتاريخ ١١ فبراير ١٧٩٩م - عن ملامح خطة بونابرت السياسية في هذا الطور من حياة الحملة بمصر، بعد أن قُضِيَ عليها بالبقاء معزولة بدون خطوط إمداد على إثر هزيمة الأسطول الفرنسي وتدميره بموقعة أبى قير البحرية - أغسطس ١٧٩٨- أمام الأسطول الإنجليزي.

يُعد تشتت الوثائق من عوامل الضعف الرئيسية في الدراسات الوثائقية الأرشيفية؛ إذ يقضي تماما على السياق[١] - في أشكاله المختلفة- كما يُعجز التحليل الديبلوماتي عن تحقيق هدفه في تقديم الإطار أو النموذج أو السمات العامة لأشكال الوثائق، وتمييز المختلف منها، أو حتى مراقبة وتفسير أسباب التغيير أو الاختلاف أو التطور[٢].

ومن ثَمَّ فإن التشتت الذي تعاني منه وثائق الحملة الفرنسية[٣] إلى الآن يمثل العائق الرئيسي أمام الباحثين الديبلوماتيين والأرشيفيين ليدلوا بدلوهم المؤثر في وسط هذا الكم من الدراسات التي سبق وما زالت تقدم عن "الحملة الفرنسية على مصر".

قدمت الباحثة الشِّقَّ الديبلوماتي من الدراسة مستغلة ما تتميز به إحدى هذه الوثائق – الأولى: حيث مثلت اللائحة التأسيسية لديوان تجار رشيد– في عرض تصور السياقات المختلفة للوثائق التي كانت ستنشأ داخل الديوان – واعية أن ذلك لا يمثل حتما ما حدث، فلطالما أثبتت الدراسات سلفًا أن هناك دومًا فارقًا بين النظرية والتطبيق– كما عرضت أهم السمات الديبلوماتية التي غابت عن الوثيقتين، والتي أثَّرت على مفهوميّ "الموثوقية" و"الأصالة" لهما في ظل غياب وثائق هذه السلسلة "وثائق ديوان تجار رشيد" خصوصًا، وتشتت المتكاملة الأرشيفية عمومًا، والذي حال دون الوصول إلى السمات العامة –السالف ذكرها كما سنرى– والتي كانت ستقدم النموذج الذي سيُفسر في إطاره وثائق منشىء بعينه.

لم يكن لغياب وثائق هذه السلسلة "وثائق ديوان تجار رشيد" أو تشتت وثائق الحملة عمومًا أثره السلبى فقط على التحليل الديبلوماتي، إنما أيضًا على الدراسة التاريخية، فكأن هاتين الوثيقتين أضاءتا غرفة خاوية من عتادها الخاص بها، أو كأنهما إطارٌ قَيِّمٌ لصورة تعاني من فقد بعض أجزائها، فتقدِّم هاتان الوثيقتان قدرًا من المعلومات، غاب عن المصادر التاريخية المعاصرة رصدها، ولكنها أيضًا فقدت تكاملها بتعسر تتبعها ورصد حقيقتها وأثرها.

والباحثة بالرغم أنها تقدم أحد الأدلة الوثائقية التى غاب عن المصادر ذكرها –مما يعزّز من قيمة المعلومات التاريخية التي تحويها حين تخرج إلى النور– إلا أنه يعزِّز من قيمتها أكثر فهم وتحليل للبيئة التى أنشأت الوثائق؛ إذ تتكامل هكذا السياقات المختلفة المحيطة بنشأتها. تقدم الباحثة أيضا للمؤرخ إشكالات ديبلوماتية تُطرح من خلالها ملاحظات وأسئلة تناقش قيمة المصدر وموثوقيته، فتحاول بذلك أن تتغلب على مشكلة الندرة والتشتت بالتعليق عمَّا غاب عن الوثائق، وليس ما هو بموجود، وربما يفتح ذلك بابًا لمعاودة الاقتراب مرة أخرى من تلك المصادر.

التمهيد:

شابت كل النُّظُم التي وضعها بونابرت لإدارة البلاد شبهة أنها وسائل ابتكرها لزيادة ما يُجبى من الأموال والضرائب[٤]، وأن المصريين خلصوا من ظلم فوضى فوقعوا في ظلم منظم[٥]، وحالت الظروف التي أحاطت ببونابرت وحملته – منذ لحظة دخوله– دون أن يقدم هو ورجال حملته ما يدفع إلى التصديق بخططه الإصلاحية المعلنة، فبعد نكبة أبى قير البحرية؛ تأكد بونابرت أن مركزه قد أصبح محفوفًا بالمخاطر؛ فالطريق إلى فرنسا قد سُدَّ في وجهه؛ ومن ثَمَّ انقطع خط الإمداد والتموين، ولم يعد له أمل في العوده إلى بلاده والتي صار مركزها أيضًا حرجًا؛ فحكومة الديركتوار في باريس قد اختلت واعتلت وناوأها الخصوم والأعداء من كل جانب، ثلاث دول كبار "تركيا وروسيا وإنجلترا" أشهرت الحرب عليه وصممت على الفتك به ومن معه في أرض مصر[٦]. داخليًّا يرى قادة وجنودًا محبطين[٧]، وموارد مالية لم تكن ولم تعد تكفي الوضع الجديد[٨]، ومصريين مستمرين في الرفض والمقاومة.

ربما لم يكن من مصلحته في تلك المرحلة أن يستجلب مزيدًا من سخط الناس عليه بمصادرة أموالهم، ولكن هذا ما حدث بالفعل، فالمال بل المال الوفير كان هو الوسيلة التي يستطيع بها أن يقاوم؛ فكان عليه بناء تحصينات داخلية[٩]، وتوفير المال اللازم للإنفاق على جيشه ورجاله، ومقاومة الدولة العثمانية والأساطيل الإنجليزية والروسية بتجهيز حملة لمهاجمة تركيا في سوريا والاستيلاء عليها، فهو يعلم أن جيشه أحسن نظامًا وأكمل عدة من جيش الأتراك في ذلك الزمن[١٠]. فَبُلي الناس بفرد وضرائب متوالية[١١] عانت منها الطبقات المختلفة، وكانت أحد أهم أسباب ثورتهم– ثورة أكتوبر ١٧٩٨–[١٢] لتزداد الفجوة بينهم وبين الفرنسيين، ويخسر بونابرت تأييد الطبقة الوسطى (التجار–الطوائف الحرفية) التي كان يسعى دومًا إلى كسبها وإقامة تحالف عريض معها، وَلِمَ لا؟ وهم أحد الروافد الأساسية التى يعول عليها في الإنفاق، فها هم ينفرون من تقديم العون له، بل يعتبرون هذه الممارسات المشينة سببًا قويًّا لانخراطهم في تأييد المقاومة المنتشرة في كل مكان[١٣]. تُقمع الثورة[١٤]، وكان من مقتضياتها أن يغيّر نابليون خطته وسلوكه نحو المصريين، ويعاملهم معاملة الشدة، ويشك في إمكان إخلاصهم، ولولا أنه كان عالمًا بأن الدولة العثمانية قد اتفقت مع إنجلترا وروسيا على محاربته وإخراجه من أرض مصر، هذا خلاف ما كانت تقوم به من تأليب المصريين

عليه في الداخل[١٥]؛ فكان ذلك قاضيًا عليه بأن يتودد للمصريين بعض التودد مع بقائه على حَذَرٍ منهم، وخصوصًا عند اختيار أعوان المرحلة التالية بعدما عرف من عرف من الموالين له من المصريين والسوريين والأجانب في مصر[١٦].

كان أول خطابات بونابرت للمصريين بعد قمع الثورة وبمناسبة عودة الديوان للعمل- رجب١٢١٣/ ديسمبر ١٧٩٨-[١٧] خليطًا من الصفح والعفو والتهديد، ليتبع ذلك أول بيان من أرباب الديوان الخصوصي - شعبان١٢١٣/ يناير١٧٩٩م- لأهل مصر يخبرونهم بعد العفو والصفح الشامل عن كامل الناس والرعية أن بونابرت "... ....مراده رفع الظلم عن كامل الخلق، ويفتح الخليج المُوَصِّل من بحر النيل إلى بحر السويس، لتخفَّ أجرة الحمل من مصر إلى قطر الحجاز الأفخم، وتحفظ البضايع من اللصوص وقطَّاع الطريق، وتكثر عليهم أسباب التجارة من الهند واليمن وكل فج عميق..." [١٨]. وكأنه يلوح لهم - على لسان أرباب الديوان- أن الأيام القادمة ستشهد خطوات إصلاحية تعود عليهم بالنفع، وتُحيي أمجاد بعضهم القديمة. إلى هنا يغيب عن المصادر التاريخية المعاصرة -الجبرتي- رصد ملامح الخطة الاستراتيجية الإصلاحية، وكيفية استغلاله للأدوات الإدارية التي اصطنعها لمساعدته في ذلك، ومن ثَمَّ تبرز هنا قيمة الوثيقتين محل الدراسة؛ إذ تفصح إحداهما -الوثيقة الثانية- عن ملامح سياسة بونابرت الاقتصادية، والتي تقوم على أساس تنمية ثروة مصر - وإن اختلف الهدف في هذا الطور من عمر الحملة باختلاف المؤثرات السياسية الداخلية والخارجية- و قد اعتمد في تنمية هذه الثروة على عدة مصادر أساسية للدخل أهمها الزراعة، والتجارة، والضرائب[١٩]. والوثيقة الأخرى - الأولى- تقدِّم صورة عن دواوين إدارية أخرى أسَّسَها بونابرت عقب نكبة أبي قير البحرية وانكسارهم وحصارهم بالداخل، فكأنهم بإعلانهم تأسيس مثل هذه الدواوين يعلنون ويؤكدون على استقرار أوضاعهم، وأنهم هم الحكام الفعليون للبلاد، وعلى أهلها أن يرضوا بهذا الوضع -كما جاء في الوثيقة- فقد بات كل طرف (المصريين والفرنسيين) قَدَرًا محتومًا في حياة الآخر، ومن ثَمَّ فهم عازمون على استكمال مسيرتهم في تنظيم وإدارة شئون البلاد بما يعود بالفائدة والنفع لكليهما كما هو مفترض.

<u>الوثيقتان: قراءة تاريخية:</u>

بواقعة أبي قير البحرية - أغسطس ١٧٩٨ - ثم ثورة أكتوبر ١٧٩٨، كان لا بد أن يدرك بونابرت أن "الدين" لم يعد هو الوسيلة المناسبة التي يستميل أو ينفذ بها إلى الشعب عمومًا أو نُخبه خصوصًا في تلك المرحلة، فعلى مدى هذه الشهور الثمانية - منذ لحظة دخول

الحملة، وحتى تأسيس ديوان تجار رشيد فبراير ١٧٩٩ – رَسَخ في ذهن كل طرف صورة عن الآخر، باتت واضحة، وصار لزامًا على السلطة في ظل هذا المناخ الرافض لها داخليًّا، والمهدد لها خارجيًّا، وفي ظل احتياجها المُلِحّ لمصادر تمويل متدفقة باستمرار أن تعيد إنتاج أيديولوجيتها[٢٠] مرة أخرى بطريقة تُقنع بها المتلقي (تجارًا وشعبًا) أن كل الإجراءات أو السياسات القادمة تصبُّ في مصالحهم الخاصة، ولعلها كانت مهمة صعبة إذ لم تكن للحملة –على مستوى تقييم أدائها وإنجازاتها على أرض الواقع– أية إرهاصات تدفع إلى عودة الصدق في حديثها مرة أخرى.

إن استهداف النخب الاقتصادية "التجار" للدفع بهم في مجال الاستثمار الزراعي كان هو وسيلتها لتحقيق مأربها لتلك المرحلة؛ فتزاوج "المال مع السلطة" صار أمرًا حتميًّا، واعتمدت في تحقيق ذلك –وفقًا لما جاء في الوثيقتين– على:

١– تشكيل دواوين أو محاكم تجارية: دفعت فيها إلى منصة الإدارة برموز تسعى من خلالها إلى جعل أيديولوجيتها مقبولة من جديد؛ فتختار هي هذه الرموز [بالتعيين] وتضعها تحت إشرافها [الرئيس فرنسي] وتجعل الثراء[٢١] والولاء معيارًا للاختيار، فتُنحي العرق والدين لتجد بعض الأقليات نفسها قد صعدت إلى منصة الإدارة كما ذكرنا.

٢– صياغة خطاب سياسي معبّر عن المرحلة:

بدأ منو خطابه مخاطبًا أرباب ديوان التجار برشيد"[٢٢] "إلى حضرة أهل ديوان التجار برشيد" وأنهاه مخاطبًا "كامل أهل برّ مصر"[٢٣] وهو لا يزال بعد قائدًا يعمل تحت إمرة بونابرت، أي وكأن هذا البيان خطاب سياسي لبونابرت على لسان منو[٢٤].

ارتكز منو في صياغة خطابه على استراتيجيتين يُعزِّز بهما سلطته في تحقيق أهدافه:

الأولى: التقليل من شأن الآخر –المماليك– وتقديمه سلبًا[٢٥]، وإظهاره بمظهر المتسبب في الظلم والتأخر والفقر "في أيام ظلم الغز لم

يكونوا معتنيين بحفظ المتاجر/... وما كانو يفعلونه من نهب أموال الخلق فيه الخراب للدول..." [٢٦] وتقديم النفس إيجابًا ".....وأمَّا الفرنساوية /اصطلاحهم غير ذلك يجتهدون غاية اجتهادهم/ في إحياء المتاجر ويعينون الفلاحين على إصلاح الزراعات....." [٢٧] فتعفّ النفس عما حملته ذاكرتها من معاناة وآلام ارتبطت بمسببها في الماضي القريب – المماليك– وتأمل من جديد إلى راحتها بمن يبعث فيها الأمل.

الثانية: تنظيم وإدارة المعرفة والمعلومات وحسن عرضها[٢٨]:

لم تكن تفاصيل خطة التنمية والإصلاح المستقبلية التي اشتمل عليها خطاب "منو" سوى استدعاء واستعراض للمعلومات التي جمعها الرحالة والقناصل الفرنسيون، خاصة رحالة وقناصل القرن الثامن عشر التي لفتت ثروات مصر الزراعية وموقعها الجغرافي اهتمامهم[٢٩]، وجاءت كتاباتهم ومشاهداتهم تعكس اهتمامهم بنشاط مصر الاقتصادي عمومًا، من زراعة، وصناعة، وتجارة؛ فقد تحدث سونيني عن خصوبة أراضي الصعيد، وحاجتها لمن يعرف حسن استغلالها، ولام سفاري العثمانيين والمماليك على إهمالهم إقامة الجسور والقناطر؛ مما أدى إلى إتلاف مساحات كبيرة من الأراضي، وتحدث فولنى عن المصاعب التي تُعَرْقِلُ تطور الزراعة في مصر[٣٠]، هذا بخلاف التفاصيل الدقيقة عن المزروعات والصناعات التى تُزرع وتُقام في كل بلد بمصر، وموانيها التجارية، وما تدره جماركها[٣١]).

أدار "منو" مخزون معرفته ومعلوماته، ولا شك أن ذلك تم تحت إشراف عدد من علماء الحملة المسئولين عن البحث والتقصي في تلك الجوانب[٣٢]، ليصيغ خطابًا يظهر فيه – باعتباره ممثلًا لإدارة الحملة – بمظهر المدرك الواعي لأسباب الإخفاق والفقر، العازم على تحقيق مصلحة الرعايا التي بها تتحقق مصلحة الحكام ".....لم كانوا يعلمو أن غنا الرعاية / زيادة نفع للحكام"[٣٣] وفي نهاية استعراضه يدعو وسيلته [أرباب الديوان] للمساعدة، وتحفيز غيرهم على ذلك "..... فيا اهل الديوان عليكم المساعدة والاهتمام في قضا هذه الأمور الذي أوردتها عليكم باختصار..." [٣٤].

١- ديوان تجار رشيد:

عرفت فرنسا "المحاكم التجارية" كإحدى المؤسسات القضائية المتخصصة بالنظر في المنازعات التجارية منذ العهد القديم – الملكي– وقد أبقت عليها الثورة رغم سقوط الأنظمة القضائية القائمة آنذاك[٣٥]، ومن ثَمَّ فإن الدعوة إلى تأسيس محاكم تجارية بمصر وقت الحملة – وإن كان يُشَكِّل مظهرًا جديدًا على المجتمع المصري؛ حيث جرت العادة أن تقوم المحاكم الشرعية بهذا الاختصاص[٣٦] هذا فضلًا عن الدور الاجتماعي والتنظيمي لطائفة التجار– إلا أنه كان مظهرًا إداريًّا معتادًا في تنظيم وإدارة شئون الدولة بفرنسا، له باع زمنى بعيد المدى، استحضرته إدارة الحملة في تنظيمها وإدارتها لشئون البلاد بمصر. ولأن هناك ارتباطًا منطقيًّا بين المحاكم والقانون عمومًا؛ فلا شك أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين محاكم التجارة والقانون التجاري، فهل يخبر وجود "المحاكم التجارية" باعتبارها استحداثًا لجهاز قضائي جديد إلى جوار النظام القضائي الشرعي بسنّ تشريعات جديدة من شأنها أن تكشف عن دور الدولة – ممثلة في إدارة الحملة هنا– ومساهمتها في التنمية الاقتصادية التى تسعى إلى تحقيقها بكفالة مناخ قانونى يحقق الحماية الاقتصادية لكل الفاعلين الاقتصاديين –الذين تطمح بالدفع بهم إلى مجال الاستثمار؛ لمساعدتها في تحقيق خطتها –من خلال هذا الجهاز القضائي؟

ف "منو" في بيانه الإداري السياسي الأول لأرباب ديوان تجار رشيد –الوثيقة الثانية– يقول لهم:

"..... بر مصر دايمًا من قديم الزمان كانت مشهورة بالعدل في أحكامها..." [٣٧] و".....فيا اهل الديوان.../... انكم حماية للتجار بجميع النواحي احكموا بينهم بالعدل بغير اهمال التاجر/ الذي ياتي من نحو الف ميل لترويج بضاعته/ لازم يوجد امان وحمايه واساس المتجر هو/ الامان، وان عدم الامان خراب المتجر وعدم /الامان هو قله الصدق في المعاملة/"[٣٨]

يُفصح الأمر الصادر عن بونابرت بإنشاء المحاكم التجارية في بعض مدن مصر عن إقرار القوانين العرفية[٣٩] أساسا تشريعيا للحكم بهذه

المحاكم، كما أعطى لأحكامها قوة الإلزام، الفصل النهائي؛ فلا يجوز الرجوع عنها إلا بأمر من بونابرت نفسه(٤٠)

وبرغم إقرار القوانين العرفية كمرجعية تشريعية للقضاء بتلك المحاكم، إلا أن قول الجبرتي في ذلك الشأن يعكس أن هذه المحاكم وما ورد بشأن تنظيمها وعملها لم يحظ بالقبول والرضا، فيقول :

" وفيه (ربيع الثاني١٢١٣ / سبتمبر ١٧٩٨) شرعوا في ترتيب ديوان آخر، وسموه محكمة القضايا... وجعلوا لذلك الديوان قواعدَ وأركانًا من البدع السيئة ..." (٤١). لم يبرر الجبرتي وصفه لهذه القواعد والأركان بأنها "بدعا و"سيئة"، ولا نعلم عن ماهية "هذه الأركان والقواعد"(٤٢) سوى ما ورد بأمر بونابرت والذي جاء واضعا للإطار العام لنظام الإدارة والأعمال النظامية بتلك المحاكم التجارية، وكذلك لم يفصح قرار تأسيس ديوان تجار رشيد ولائحته التنظيمية سوى عن اختصاص الديوان : " النظر في الدعاوى، وحصر تركات التجار المتوفين، وحفظ أموال الغائب"، وقواعد الأعمال النظامية فيه أيضا، ومن ثَمَّ تظل العديد من الأسئلة مطروحة:

* فهل استحداث هذا الجهاز القضائي من شأنه أن يسحب اختصاص المحاكم الشرعية بالنظر في النزاعات والقضايا التجارية كما كان يجرى؟

* ما الشروط المتطلبة في النزاع حتى يكون من اختصاص المحاكم التجارية؟

* هل إجراءات نظر الدعوى أمام المحاكم التجارية يماثل إجراءات نظرها أمام المحاكم الشرعية؟

* ما المزايا والضمانات التى تكفلها تلك المحاكم، وتقدمها للتاجر لتدفعه للتقاضي أمامها بديلًا عن المزايا التى تقدمها المحكمة الشرعية العثمانية –برغم ما شاب هذا النظام القضائي من عورات في أواخر القرن الثامن عشر(٤٣) –؟

فالتاجر الذي تهدف إدارة الحملة إلى جذبه ليستثمر أمواله في الزراعة أو الإنتاج السلعي يحتاج إلى قدر معين من الضمانات، والمحاكم

الشرعية العثمانية ونظامها القضائى وفَّر للتجار أدوات متنوعة لإنجاز أعمالهم التجارية، وضمانات وتسهيلات تتجاوز حدود الولاية القضائية، هذا بالإضافة إلى صلاحية الوثائق التي تصدق عليها المحاكم في أي مدينة للعمل بها في المدن الأخرى(٤٤)، فكيف إذا لجأ التاجر إلى تلك المؤسسة القضائية التي تقع تحت إدارة ورقابة الحملة في ظل ما يشوب علاقتها مع الدولة العثمانية من توتر، غير غافلين ما تتطلبه التجارة الخارجية من أدوات قانونية على درجة معينة من الرصانة(٤٥)؟

- هل طرح إدارة الحملة لتلك المؤسسة يعني طرحًا بديلًا – تدريجيا – "لتنظيم الطائفة"(٤٦) تابع للدولة تحت إشرافها ورقابتها؟

ربما كان من الممكن الإجابة على بعض هذه التساؤلات، لو كانت هناك وثائق متخلفة عن ديوان تجار رشيد، أو أي من الدواوين "المحاكم" التجارية التى أمر بونابرت بإنشائها في مصر وهو ما ليس بواقع، ولكن قد يمكن الإجابة عن البعض الآخر بدراسة سجلات المحاكم الشرعية العثمانية وقت وجود الحملة، ومن ثَمَّ يظل رأي الجبرتي في هذه الدواوين لا يواجهه رأى آخر: "...ومحصله التحيل على أخذ الأموال..." (٤٧).

٢-خطاب منو:

أرسل "منو" خطابه لأرباب ديوان التجار برشيد بعد أربعة أيام من تأسيسه(٤٨). حمل الخطاب لغة مختلفة في الحوار مع التجار، مختلف عمَّا اعتادت عليه الحملة منذ لحظة دخولها؛ حيث لم يشهد أو يسمع التجار منهم غير حديث الضرائب، والفِرد والسُلف الإجبارية(٤٩) بالتهديد والوعيد تارة، وبالتبرير تارة أخرى، إلا أن هذا الخطاب – وإن كان في مضمونه سيؤدي إلى نفس النتيجة (ابتزاز الأموال كما يذكر الجبرتي(٥٠) – إلا أنه في صياغته الظاهرية يبدو كأنه دعوة مباشرة للتعاون السلمي الحر – أي يدفعون أموالهم وهم راضون وآملون- الهادف إلى تحقيق النفع والمصلحة.

دفْع التجار أموالهم لاستثمارها في إنتاج المحاصيل الزراعية التي يزيد الطلب عليها في الأسواق الخارجية لم يكن بجديد عليهم(٥١)، والثروات الطائلة التى جنوها من وراء ذلك كانت كافية لتحفيزهم وتحفيز غيرهم الدخول في هذا المجال، وتحمل ما يتطلبه من نفقات باهظة تستلزمها تلك الزراعات التجارية من الصرف على مشروعات الري، والأيدي العاملة، وشراء أعداد كبيرة من الماشية اللازمة لبعض الزراعات (الأرز– قصب السكر(٥٢) وثمن غذائها، وهذا ما تسعى إدارة الحملة إلى تحقيقه من خلالهم، ولأنها لا تملك على أرض الواقع ما تقدمه لهم؛ حرص "منو" في صياغة خطابه أن يبرز تفصيلًا قيم بعض مزروعات ومصنوعات بعينها –اشتهرت بها رشيد تجارة أو زراعة(٥٣) – تزعم الحملة إصلاح وحسن استغلال ما هو قائم منها: (قصب السكر – النيلة – شجر العنب – القطن – الأرز) وإدخال زراعات مستجدة (البن) (٥٤)، وكذا صناعات تتوافر مادتها الخام (صناعة الحرير) من دودة الحرير التي تتغذى على (أشجار التوت) الموجود بكثرة، وأخيرًا فتح الطريق أمام الواردات والصادرات بإعمار مينائي السويس والقصير؛ لعلها بذلك تثير حماسهم، وتداعب خيالهم بتذكر ما جنوه من أرباح طائلة في الماضي، خصوصًا بعد أن منيت بعض من هذه التجارات بالتراجع في أواخر القرن الثامن عشر (السكر–البن)(٥٥).

لم يتخلف من وثائق هذا الديوان أو غيره من الوثائق ما يسمح بتتبع استراتيجية تنفيذ هذه الخطة، وما صادفها من نجاح أو إخفاق، ولا نملك سوى ما تورده الأدبيات التاريخية عن الحملة في هذا الشأن: أن " الفرنسيين لم يحققوا أيًّا من خططهم الإصلاحية؛ بسبب صراعهم المستميت للبقاء في ظل ما أحاط بهم من ظروف"(٥٦) وأن "محاولات بونابرت بعث النشاط في التجارة الخارجية انتهت بالفشل؛ سواء لعدم تنفيذ مشروع حفر قناة السويس، أو لعدم إثمار مراسلاته مع الحكام المسلمين في البحر الأحمر وشمال إفريقية، أو للحصار، وأما محاولاتهم لإقامة المصانع فلم يُقَدَّر لها النجاح كثيرا..." (٥٧).

الوثيقتان: دراسة ديبلوماتية:

- رشيد[٥٨]: تنظيمها الإداري:

كان لها من وجهة نظر بونابرت أهمية حربية كبرى؛ لأنها صلة الاتصال للجيش الفرنسي، حيث إن المواصلات البرية كانت مهددة من جانب الأهالي في داخل البلاد؛ فاختار الفرنسيون طريق النيل للاتصال بين القاهرة والإسكندرية، فكانت رشيد من هذه الوجهة موقعًا حربيًّا عظيم الأهمية؛ لذلك بادر بونابرت وهو بعد في الإسكندرية وأوفد إليها الجنرال"دوجا" لاحتلالها.

في التاسع عشر من مسيدور/ السابع من يوليو ١٧٩٨ دخلت القوات الفرنسية "رشيد"، واستولوا عليها، وأصبح تحت سيطرتهم أحد أهم مصابِّ النيل[٥٩]، وظلت تحت قيادة أحد الضباط، ويُدعى"سان فوست" لحين وصول "منو"[٦٠] الذي عيَّنه بونابرت حاكمًا على "رشيد".

واجه "منو" مصاعب كثيرة حين وصوله؛ حيث لم يستطع أن يتفاهم مع الأهالي، وسارع بإرسال خطاب إلى بونابرت يطلب فيه إمداده بقوة من الجنود، وذكر في خطابه "أن العرب يزعجونه على الدوام، والأهالي لا يخلدون إلى الطاعة، ودائمًا ثائرون".[٦١]

حرص "منو" على اتّباع أوامر قائده – بونابرت– في أن ينهج نفس سياسته المُتَّبَعة في التعامل مع الأهالى في الجهات التي يسيطرون عليها ويديرونها، وحمل خطابه الأول بعد تعيينه حاكمًا إداريًّا على رشيد ملامح هذه السياسة التى تجمع بين التحالف والتهدئة والإخضاع والتهديد[٦٢]. واشتمل الخطاب على الأوامر والتعليمات الواجب على أهالى رشيد وما يتبعها اتباعها والالتزام بها، وكذلك إقرار النظام الإداري السابق لحين وصول تعليمات جديدة بشأن التنظيم الجديد[٦٣]، ثم تصل الأوامر الجديدة بشأن "التنظيم المؤقت لمصر"[٦٤] في السابع والعشرين من يوليو ١٧٩٨/ صفر١٢١٣ حيث أصدر بونابرت أوامره بإنشاء دواوين في الأقاليم على غرار ديوان القاهرة، وأنه سيعين لكل إقليم مديرًا مُكلَّفًا بتحصيل الضرائب الميري، وسوف يكون لكل إقليم أغا من الإنكشارية.

وفي ضوء الاطلاع على مجموعة كبيرة من وثائق فانسين؛ أمكن رصد بعض من ملامح التنظيم الإدارى برشيد على الوجه التالي:

* ديوان رشيد[٦٥].

* تعيين مباشر جديد لولاية رشيد[٦٦].

* استمرار ديوان الجمرك برشيد في مزاولة عمله[٦٧].

* رصد هوية مدير المالية الفرنسي المُكلَّف بجمع الأموال الميرية "خازندار الجمهورية ويدعى بوتيه"[٦٨].

* إثبات وجود أغا الإنكشارية، وطلب مساعدته لاستتباب النظام بديوان تجار رشيد[٦٩].

* تعيين سردار لرشيد "الأمير محمد بدوي جوربجي عبد الله"[٧٠].

* ديوان تجار رشيد.

- تنظيم ديوان تجار رشيد:

١- السياق القانوني والإداري[٧١] للعمل بالديوان [تاريخ القانون- تاريخ تأسيس الديوان- الهيكل الإداري للديوان- قانون العمل- أسس اختيار أرباب الديوان]

في العاشر من سبتمبر عام ١٧٩٨ أصدر بونابرت أمره بإنشاء محاكم جديدة تسمى "المحاكم التجارية"[٧٢] في كل من القاهرة والإسكندرية[٧٣] ودمياط ورشيد، تختص بالفصل في المنازعات والخلافات التجارية بين التجار أو الدلالين، رسم هذا الأمر الإطار العام لنظام الإدارة والعمل بتلك المحاكم التجارية الجديدة من حيث أسس اختيار وتعيين أعضائها (قضاتها، وكُتَابها، وترجمانها)،وتحديد مقدار رسوم النظر في الدعاوى فيها، عدد مرات انعقاد جلساتها بالشهر، وأصول مسك الدفاتر بها[٧٤].

وورد بالجبرتي في شأن هذه المحكمة بالقاهرة:

"وفيه (ربيع الثاني ١٢١٣/ سبتمبر ١٧٩٨) شرعوا في ترتيب ديوان آخر سموه محكمة القضايا، وكتبوا في شأن ذلك طومارًا، وشرطوا فيه شروطًا، ورتبوا فيه ستة أنفار من النصارى القبط، وستة أنفار من تجار المسلمين

وجعلوا قاضيه الكبير ملطي القبطي الذى كان كاتبًا عند أيوب بك الدفتردار وفوضوا إليهم القضايا في أمور التجار والعامة والمواريث والدعاوى وجعلوا لذلك الديوان قواعدَ وأركانًا من البدع السيئة وكتبوا نسخًا في مفارق الطرق ورؤوس العطف وأبواب المساجد وشرطوا ضمنه شروطًا ومن ضمن تلك الشروط شروطا أخرى بتعبيرات سخيفة يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير؛ لعدم معرفتهم بقوانين التراكيب العربية ومحصله التحيّل على أخذ الأموال كقولهم..." (٧٥).

أوجز الجبرتي – في تقديرى – إيجازا مخلا في محل كان أولى به التفصيل فيه – شأن حوادث عدة لم ينتبه لقيمة الحديث فيها – واكتنفت عباراته الغموض وكان أولى به التصريح؛ حيث لم يشر إلى ماهية هذه القواعد والأركان أو الشروط التى بموجبها رأى في هذا الديوان وسيلة للتحايل على أخذ الأموال "وشرطوا ضمن ذلك شروطًا، ومن ضمن تلك الشروط شروط أخرى؟؟؟؟؟" كما لم يشر أيضًا إلى وجود مثل هذا التنظيم في الأقاليم أيضًا. وربما تكمن هنا أهمية الوثيقة الأولى؛ حيث تفصح عما سكت عنه الجبرتي؛ فهي الوثيقة التأسيسية التنظيمية لديوان أو محكمة تجار رشيد، تشتمل على الهيكل الإدارى للديوان، وأعماله التنظيمية، وقانون العمل به، واختصاصه.

جاء تأسيس "ديوان التجار برشيد" بعد خمسة أشهر(٧٦) من أمر بونابرت بإنشاء المحاكم التجارية، وربما يعزى ذلك إلى آثار نكبة أبي قير البحرية؛ حيث شدد الإنجليز الحصار على الشواطئ، وقطعوا كل المواصلات التجارية، ثم وقوع الثورة – ثورة أكتوبر ١٧٩٨– والتي ظلت جذوتها مشتعلة من أواخر سبتمبر وطوال شهر أكتوبر في القاهرة ووجه بحري، وانشغال الفرنسيس بقمعها وإخضاع الأهالي، فلم تكن كل هذه الظروف تسمح بتوافر الأمن والأمان الذي قال عنه "منو" في خطابه –الوثيقة الثانية– أنه أساس المتجر".....لازم يوجد أمان وحماية وأساس المتجر هو الأمان، وإن عدم الأمان خراب المتجر"(٧٧). وجاءت لائحة تأسيس الديوان منفذة لما أصدره بونابرت من قانون – في شأن إنشاء المحاكم التجارية عموما– ومفصلة لبعض بنوده كالتالي:

*الهيكل الإدارى للديوان:

أرباب الديوان سبعة:

١- الخواجا بوييه المباشر الفرنسي وهو كبيرهم.
٢- الخواجا ريفه كتكوزسنى من جزيرة ليمنس[٧٨].
٣- الحاج أنسطاس دمترى[٧٩] ردسلي.
٤- الحاج أحمد شهاب.
٥- عبد الله بربير[٨٠].
٦- الخواجا ميخايل فرعون.
٧- الخواجا ميخايل طنس.

بالإضافة إلى دفتردار، وكاتب، وترجمان.

تميزت هذه الوثيقة عن نص الجبرتي بذكر أسماء أرباب الديوان، وتحديد هوية مُصدر[٨١] كل الوثائق التي ستنشأ بالديوان، وهم " "المباشر والكبير يختمو كل ورقة"[٨٢]، وهوية الأشخاص المشاركين في تكوين هذه الوثائق "الكاتب والمترجم"[٨٣] أما باقى أعضاء الديوان الخمسة فهم مشاركون في مرحلة التصرف أو العمل الإداري[٨٤]؛ أي في الإجراءات التي تسبق إنشاء الوثيقة النهائية [كإجراءات التحري عن الدعوى المرفوعة، ودراستها، والتشاور، وإبداء الرأى في الحكم، وإجراءات ضبط وحصر التركات للتجار المتوفيين] دون تخصيص مَنه؟ ويفعل ماذا؟ فلم يتضح ذلك بالوثيقة، ولا يتخلف من وثائق الديوان ما يسمح بالبتِّ في ذلك.

- أسس اختيار أرباب الديوان:

أ-الإذعان والولاء:

أدرك بونابرت بعد ثورة أكتوبر ١٧٩٨ أنه لا يزال غريبًا مرفوضًا من المصريين[٨٥]، وأن مسألتيْ القبول والثقة صارتا أمرًا بعيد المنال في تلك المرحلة، ومن ثَمَّ كان عليه وقادة حملته تحري الدقة في اختيار "المتعاونين" للمرحلة التالية على ذلك. ولعل اختيار المتعاونين من طبقة التجار - بعد كل ما مرَّ من حوادث طيلة ثمانية أشهر منذ لحظة دخول الحملة إلى لحظة تأسيس الديوان فبراير ١٧٩٩- قد يبدو أكثر صعوبة، فقد ناء كاهل هذه الطبقة من جراء كم الفِرَد والضرائب التى التهمت جزءًا

كبيـرًا مـن ثرواتهـا، وضـاقت علـيهم الأحـوال بعـد أن ضـاقت علـيهم شـرايين التجـارة مـن جـراء الحصـار الإنجليـزى البحـرى(٨٦)، إلا أنهـم لا يزالـون أحـد الروافـد الأساسـية التـى تعتمـد عليهـا الحملـة فـي ضـخ الأمـوال لسـد نفقاتهـا، وتغطيـة المصـروفات الأساسـية للجـيش، والآن وبعـد مـا أجبـروا علـى البقـاء، ولـم يعـد لهـم سـوى الاعتمـاد علـى مـوارد مصـر وحـدها فصـار لزامًـا علـيهم الإصـلاح والتنميـة، ولكـن مـن أيـن لهـم بالمـال؟ وكيـف يسـتحثون مَن ثـار عليهم للتعاون معهم؟

ربمـا كـان فـي التأمـل فـي تشـكيل الـديوان جـزءًا مـن الإجابـة – حيـث تحمـل الوثيقـة الثانيـة الصـورة كاملـة، ممـا يجعـل مـن تأسـيس هـذا الـديوان الأداة التـى سـتراقب وتضـبط وتعـاون فـي التنفيـذ– حيـث نلحـظ غيـاب العنصـر الـوطنى(٨٧)، وتمثيـل جنسـيات مختلفـة مـن اليونـان والمغـرب والشـام، هـذا بخـلاف الرقابـة الفرنسـية بـالطبع، وربمـا يعكـس ذلـك حـرص الإدارة فـي تلـك المرحلـة علـى اختيـار وتعيـين عناصـر تحركهـا المصـلحة، وتحظـى فـي الوقـت ذاتـه بالمكانـة والنفـوذ، ومقبولـة لـدى التجـار، ومتقبلـة للأوضـاع الجديـدة، كمـا جـاء فـي الوثيقـة الأولـى (أى اسـتمرار بقـاء الفرنسـيين فـي الحكـم) وتسـتطيع أن تقـوم بـدور الوسـيط الـذي يمكـنهم مـن اسـتمرار التواصـل بالتجـار، وتفهـم مـا يجـري فـي أنفسـهم، وتفهـيمهم حقيقـة مشـروعاتهم، وتحفـزهم علـى التعـاون، وتقـنعهم بالفائـدة والنفـع مـن وراء ذلـك، وتكـون هـذه الجماعـة مـن الحصـافة فـي أحكامهـا التـى تجمـع بـين العـدل ومصـلحة الإدارة الفرنسية.

"يـا اربـاب الـديوان ان حضـرة بونـه بـارتي صـارى/ عسـكر الكبيـر الزمنـي بـأمر خصوصـي بتنظـيم/ ديـوان تجـار فـي رشـيد فعملـت غايـة اجتهـادي لأجمـع فيـه نـاس اصـحاب ذمـة وتـدبير ويكونـوا/ راضـيين بطيـب قلـب بـالاحوال المسـتجدة لاجـل/ اصـحاب المـواد يرتـاحوا باحكـامهم وكـذلك حكام/ الفرنساوية يرضوا بافعالهم ....." (٨٨)

وكـان حلـف الـولاء للجمهوريـة الفرنسـية مـن مسـوغات التعيـين؛ حيـث تحـرر وثيقـة يشـهد فيهـا الشـخص علـى نفسـه بـالولاء، وعقوبـة الخيانـة هي الإعدام(٨٩) ".... وإنكم تحلفو ايمان لجمهور الفرنساوية....."(٩٠)

ب- الجنسية والملة:

ليست من معايير الاختيار ".....وامـا الطيبين اين ما كان اجناسهم واين /ما كان ملتهم....." [٩١] و".....الله سبحانه وتعالى خلق جميع الناس سوية وفي درجة واحدة"[٩٢].

ربما كان الداعي إلى الحديث عن الجنسية والملة في خطاب "منو" هو هوية أرباب الديوان، فبالنظر إلى الملة أو الديانة، فهناك اثنان من المسلمين في مقابل خمسة من الأقباط، في حين كان هناك موازنة في ذلك الأمر في محكمة القضايا بالقاهرة "ستة أنفار من النصارى القبط وستة أنفار من التجار المسلمين"[٩٣] وبالنظر إلى الجنسية فهناك الفرنسي (واحد) واليوناني (اثنان) والمغربي (واحد) والكاثوليكي الشامي (اثنان) ومصري (واحد؛ هذا إذا كان المدعو أحمد شهاب تاجرًا مصريًّا).

ولعل تشكيل ديوان التجار من تلك الجنسيات أمر ليس بغريب، فمنذ بداية العصر العثماني بدأت رشيد تشهد نشاطًا تجاريًا متزايدًا، وبدأت تظهر فئة كبار التجار التي تنتمي إلى جنسيات مختلفة، بالإضافة إلى المصريين، ومن هذه الفئة كان هناك الأروام ثم المغاربة والشوام والأوربيون، وكانت هذه الفئة هي التي تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير، وتكوَّن لديها رأس مال كبير استطاعت عن طريقه أن تكون لنفسها مكانة اجتماعية متميزة داخل المجتمع الرشيدى[٩٤].

أما المسيحيون الكاثوليك الشوام، فقد كتب MUR في العام ١٧٨١ أنه خلال ثلاث أو أربع سنوات استحوذ الكاثوليك الشوام على جميع التجارة القائمة عبر البحر الأحمر مع الهند والجزيرة العربية، وقد كان اقتحامهم لعالم تجارة البن قد مثّل لهذه الطائفة نجاحًا كبيرًا حال بينهم وبين استثمارهم لهذا النجاح بصورة كاملة بروز الفرنسيين على مسرح الأحداث فجأة سنة ١٧٩٨[٩٥]؛ ومن ثَمَّ فإن تمثيل هذه الطائفة داخل تشكيل الديوان وتصعيدها إلى منزلة الإدارة له مغزى؛ إذ هو تصديق على الدور التجاري المذهل للمسيحيين الشرقيين واستحواذهم على التجارة الشرقية[٩٦]، واحتياجهم لهذا النفوذ داخليًا وخارجيًا.

ولا نغفل ما ورد ذكره – بالوثيقة الثانية– في شأن الزراعات المستحدثة وخصوصًا "البن"[٩٧] والخبرة والنجاح الكبير الذى حققه هؤلاء في هذه التجارة، وكأن نابليون على لسان "منو" يداعب خيال وطموح هذه الطائفة – والذي سبق الإشارة إليه– لو نجحت هذه الزراعة بمعاونتهم وصار هذا المنتج محليًا.

– قانون العمل:

١– يؤلف ديوان التجار من سبعة أعضاء، جميعهم معينون من قِبَل القائد العام "منو".

٢– رئيس الديوان هو المباشر الفرنسي –والديوان في ذلك شأنه شأن كل التنظيمات الإدارية للبلاد وقت الحملة التى تدار تحت إشراف ورقابة الإدارة الفرنسية– والستة أنفار الآخرون[٩٨] ينتخبون كبيرهم (رئيسهم) وهو يلى المباشر الفرنسي في المنزلة الإدارية. ويعينون ترجمانًا بشرط معرفته بالعربية والفرنسية، أو العربية والطليانية قراءة وكتابة، سيتولى هذا الترجمان مسئولية الإدارة المالية ومهمة مسك وحفظ الدفاتر والسجلات، فهو الدفتردار أيضًا. ولهم أن يعينوا كحد أقصى ثلاثة من الكتَّاب وإن كان يكتفى بواحد في البداية.

٣– ينظر في الدعوى ويُسأل كلٌ عن رأيه، والحكم الأخير للكبير" المنتخب " المبني على الشورى ورأي الأغلبية "لم تطلع حكومة الا بقول غالبهم مثلًا مشورة اربعة /مقدمة على شورة ثلاثة سابعًا/ الكبير يسال كل منهم عن رايه ويبدا باصغرهم/ سنًا ويتكلم هو اخرهم برايه ويحكم ويتم الدعوة"[٩٩].

٤– لا يجوز صدور الحكم إلا إذا اكتمل النصاب على الوجه التالي: في حالة غياب بعض أهل الديوان لأمر ضرورى يجوز أن يحكم الحاضرون بشرط ألا يقلوا عن أربعة، ويكون منهم المباشر، وإن غاب المباشر يكونون خمسة بالكبير"[١٠٠].

٥– على المدعوين للاجتماع أو الحضور بالديوان التزام الأدب والاحترام، وللديوان سلطة طرد كل من يسيء الأدب، أو يتجاوز الحدود، بل يُسجن عند الحاكم.

٦- في حالة احتياج الديوان إلى قوة تنفيذ أحكام يطلبها من حاكم الولاية.

٧- للديوان أن يطلب من القومندان عساكر من الشرطة "من عسكر أغاة ينشريه"[١٠١] لأعمال الخدمة بالديوان "كإرسال المحضرين".

٢- سياق المصدر:

تصنف الوثيقتان محل الدراسة إلى نوعية "الوثائق السردية أو الوصفية"[١٠٢]، وهي وثائق تشكِّل دليلًا على أحداث ليس لها صلة قانونية. وهذا النوع من الوثائق ليس له شكل محدد، إنما يتحكم في "الشكل"[١٠٣] الشخص المسئول عن إصدار الوثيقة، و"منو" هو "مُصدر "هاتين الوثيقتين، أما "ديوان تجار رشيد" فهو بالاصطلاح الأرشيفي الجهة المنشئة أو "المنشئ" الذى استلم هاتين الوثيقتين بحكم أداء وظائفه أو أنشطته والحافظ لهما.

"..... ما امر به صاري عسكر الكبير بونه بارتى بحكم الاوراق/ الذى بيد الديوان يعملو به وكذلك بهذه الوثيقه/ والورقتين يعلقوهم في المجلس..." [١٠٤]

تحديد سمات "المنشئ"[١٠٥]، و"المُصدر" على الوثيقة أمر يرتبط بموثوقيتها[١٠٦]، فالوثيقة الجديرة بالثقة هى الوثيقة المكتملة[١٠٧] والصادرة بواسطة الشخص المخول إليه سلطة إصدارها، الأصلية غير المزيفة.

فما السمات التى رُصِدَت على الوثيقتين لتصبحا وثيقتين جديرتين بالثقة؟

- سمات المنشيء:

إن إثبات نسبة الوثيقة لمنشأها يختلف في الوثائق المنشأة داخل الديوان عن الوثائق المستلمة بالديوان؛ حيث تحمل الأخيرة بالأساس هوية وسمات مُنشئ و/أو مُصدر آخر، أما العلامات التى تدلل على ربطتها أو علاقتها بجهة الاستلام، أو الحفظ ودخولها في حوزتها فهي بالأساس ختم هذه الجهة أو توقيعات المسئولين بها.

خلت هاتان الوثيقتان من أية علامات تدلل على دخولها في حوزة وحفظ ديوان تجار رشيد؛ فلا نلحظ ختمًا لديوان تجار رشيد[١٠٨] أو توقيعا

لمسؤول[١٠٩]، برغم أن هذا الإجراء أمر به "منو" على كل الوثائق المنشأة بالديوان؛ حيث جاء بالوثيقة الأولى ".....ثالثا يكون تحت يد الدفتدار/ سجل يقيد فيه كامل الاوراق الذى تكتب/ في الديوان وكامل الوقايع رابعًا يكتب/ في السجل على كل ورقة عددها، والمباشر والكبير يختموا على كل ورقة..."[١١٠] ومن المنطقي أن يتم ذلك على الوثائق المستلمة بالديوان أيضًا. [١١١]

من غير المعروف هنا المقصود تحديدًا بالكلمة "يختموا" فهل المراد اصطناع ختم ينقش عليه هوية الديوان "ديوان تجار رشيد" كما ديوان رشيد[١١٢]؟ أم أن المقصود هو توقيعهما "المباشر والكبير"؟ ذلك أمر لا نستطيع الفصل فيه؛ ليس فقط لأنه لا وثائق متخلفة عن ذلك الديوان – وهو السبب الأهم– ولكن لأن الاحتمالين مطبقان بالفعل على وثائق دواوين أخرى زمن الحملة؛ فهناك دواوين مُيزت الوثائق المنشأة فيها بتوقيعات رؤسائها وكتابها فقط[١١٣]، ودواوين أخرى مُهرت بعض وثائقها المنشأة فيها أو المستلمة بها بختم الديوان مثل "ديوان رشيد". إلا أن الجدير بالذكر أيضًا هنا أن اختفاء هذه العلامات "التوقيعات" أو "الأختام" يقطع العلاقات المباشرة الواضحة التى يعوّل عليها أولًا في تحديد نسبة الوثائق إلى منشئها، ونضطر أن نخضع الوثائق إلى مستوى آخر من الفحص مع مثيلاتها من الوثائق، حتى نصل إلى عامل مميز آخر يساعد في التحقق من ذلك، يُصعّب المهمة كثيرًا إذا كان المتخلف من هذا "المنشأ" وثيقة واحدة أو اثنتين مثلما هو الحال في الوثيقتين محل الدراسة.

– سمات المصدر:

الوثيقتان لا تحملان أية سمات ديبلوماتية يمكن بها نسبتها إلى مُصدرها فلا توقيع أو ختم يميزه، ف "منو" لم يكن له ختمٌ مستخدمٌ على الوثائق الصادرة عنه، إلا في فترة متأخرة عندما تولى قيادة الحملة، وأسلم فصار له ختمٌ منقوشٌ عليه اسمه "عبد الله جاك منو"[١١٤]. وهنا تتراجع الأدوات الديبلوماتية المنهجية المعروفة في إثبات هوية المُصدر؛ مما

يستوجب الاستعانة بأدوات منهجية أخرى تبحث في خصائص المُصدر الأسلوبية[١١٥] مع الانتباه لطبيعة الظرف (السياسي أو الإداري... إلخ) الذي قد يؤثر على ذلك غير غافلين أيضًا أسلوبية المترجم أو المترجمين – في حال غياب الأصل الفرنسى–.

وأخيرًا فإن دراسة "سياق المصدر" ساهم في إلقاء الضوء على إشكالات ديبلوماتية أرشيفية غاية في الأهمية؛ حيث إنه يناقش "موثوقية" المصدر الذى يعتمد عليه المؤرخ ليستمد منه رؤيته وكتاباته، فما أسفرت عنه دراسة هذا السياق من نتيجة يؤكد على ضعف موثوقية هاتين الوثيقتين، أثَّر على ذلك غياب السمات الديبلوماتية والأرشيفية التى تفصح عن صحة نسبتهما إلى مصدرهما ومنشئهما، وافتقادهما إلى الرابطة الأرشيفية[١١٦] التي كانت يمكن أن تسهم في ذلك.

كما تكشف دراسة هذا السياق أيضًا أن المؤرخين كافة –ممن درسوا على وثائق الحملة– افترضوا هذه "الموثوقية" معتمدين فيما يبدو على حفظها في أرشيفاتها ليطمئنوا أنها صادرة عن منشئيها[١١٧]، غافلين في ذلك مسار هذه الوثائق والطريقة التى تراكمت بها حتى مستقرها النهائي بمكان حفظها[١١٨]. وأتصور أن الإشكالات التى يقدمها هذا السياق كفيلة بأن نتوقف قليلًا أمام ما قُدِّمَ وما سيقدم عند التعامل مع هذه المصادر الوثائقية.

٣– سياق الإجراءات[١١٩]:

حدَّدت لائحة تأسيس الديوان – الوثيقة الأولى– المراحل الإجرائية التى يتم بها العمل أو التصرف في إطار الاختصاصات الموكَّل إلى الديوان القيام بها.

أما اختصاصات الديوان فهي:

* النظر في دعاوى النزاعات التجارية والحكم فيها.

* حصر تركات التجار المتوفين، والتحفظ على أموال التاجر الغريب المتوفى لحين الوصول لورثته. (١٢٠)

أما المراحل الإجرائية للاختصاص الأول، فهي كالتالي:

أ- جمع التحريات اللازمة للنظر في الدعوى "...الديوان يتامل / في الدعوه ويتحققها قبل وقوع الحكم..." (١٢١).

ب- جمع الآراء والمشورة بعد جمع التحريات والاستماع إلى الخصوم "...لم تطلع حكومة الا بقول غالبهم مثلًا شورة اربعه مقدمه على شورة ثلاثه..." (١٢٢).

ج- ضبط فحوى المداولات وأشكالها من قبل المسئول(١٢٣)"... الكبير يسال كل منهم عن رايه ويبدا باصغرهم/سنا ويتكلم هو اخرهم برايه ويحكم ويتم الدعوة ..." (١٢٤).

د- إجراءات تضفي الطابع الرسمي على كل الإجراءات السابقة، وعلى الوثائق التي سيتم إنشاؤها(١٢٥) " ...ثالثا يكون تحت يد الدفتدار/ سجل يقيد فيه كامل الاوراق الذي تكتب/ في الديوان وكامل الوقايع رابعا يكتب/ في السجل على كل ورقة عددها والمباشر والكبير/ يختمو كل ورقة خامسا / كل خمسة عشر يوما يرسل الديوان علم بكامل ما يقع في الديوان لحضرة صاري عسكر الناحية..." (١٢٦) و"...لازم ان كامل ما كتب الديوان من اوراق/ او وثايق عليهم حق التسجيل فالدفتدار/ يوصلهم لوكيل جمهور الناحية يسجلهم..." (١٢٧).

فهذه الإجراءات هى التى تكفل الصفة الرسمية لسجل الديوان ليعتد به كوثيقة رسمية أمام إدارة الحملة عند الحاجة إليه كبرهان إثباتي، وبدون ذلك قد يسترشد به فقط، ولكن لا يعتد به وثيقة رسمية(١٢٨) " ".....سابع عشر الديوان لا يقبل دعوه بموجب/تمسك ولا بدفتر ولا بوثيقة الا ان كانت مقيدا عند الوكيل....." (١٢٩).

أما المراحل الإجرائية للاختصاص الثاني "حصر التركات":

أ- ختم وكيل الجمهور أو الوكيل المباشر الفرنسي على مكونات التركة بمجرد العلم بخبر الموت "... وعلى الوكيل الختم بعد الموت/ وان كان الميت تاجر غريب الوكيل ياخذ معه / المباشر لاجل ذلك....."(١٣٠).

ب- خطوات ضرورية لإدارة عملية ضبط التركة، وتتمثل في:

*التطلع إلى تركة التاجر الغريب.

*بيع ما يلزم حتى لا يتلف بالانتظار.

*يخصم من إجمالي التركة مصاريف تجهيز الميت، وتخليص مديونياته، وحق التسجيل ،ويوضع بعد ذلك المتبقي من المال في صندوق ويختم عليه.

"...على الديوان /حفظ اموال من مات من التجار الغربا لورثتهم/ فلاجل ذلك يتفق مع الوكيل وينظرو ان كان / في البضايع شى يتلف بالقعاد ويبيعوه وتاخذ / من الثمن المصاريف وحق التسجيل وباقي الثمن/ وان وجدت دراهم يضعوهم في صندوق..." (١٣١).

"....وان وجدو في التركة تمسكات/ او بلايص يخلصهم الديوان والوكيل وكلما لزم من المصاريف يخصم من ذلك وكذلك تجهيز الميت/ وكامل المصاريف توخذ من اصل التركة..." (١٣٢).

ج- الضبط من قبل المسئول على الوجه التالي:

*الوكيل والمباشر الفرنسي يختمان على التركة.

*الوكيل والمباشر يختمان على صندوق مال التاجر ويحفظ الصندوق لدى المباشر الفرنسي.

"...وان وجدو دراهم يضعوهم في صندوق يختمو عليه/ الوكيل والمباشر الفرنساوي ويوضع تحت يد المباشر المذكور..." (١٣٣).

د-أعمال تنظيمية، وإضفاء صفة الرسمية على الوثائق على النحو التالي:

*لزوم وجود دفتر مستقل لحصر وضبط التركات.

*تنمر أوراق الدفتر، والمباشر والكبير يختمان على كل ورقة.

"...الديوان يقيَد في دفتر لوحده كامل ما يلزم/له الامر بسبب ضبط التركة ويكتبو عليه عدد اوراقه/ والمباشر والكبير يختمو على كل ورقة..." (١٣٤).

هذه المراحل الإجرائية قد تكون شفوية أو مكتوبة؛ أي قد يسفر عنها وثائق أو لا، ووثيقة التأسيس بتحديدها الخطوات والمراحل الواجب اتباعها في كل اختصاص لم تُشر إلى صدور وثائق عن كل إجراء، إنما فقط تشير إلى "الدفاتر" أنها منتهى الإجراء.

٤- السياق التوثيقي(١٣٥) والرابطة الأرشيفية:

هو أمر لا يمكن التحقق منه وإظهاره؛ فمجموع وثائق الحملة غير منتظمة "كمتكاملة أرشيفية" - كما سبق وأوضحت- ومن ثَمَّ لا يمكن إبراز العلاقات الكلية بينها وبين غيرها من متكاملات أخرى، قد يكون لها علاقة بها داخل جهة الحفظ النهائية لها، كما لا يمكن إبراز العلاقات الجزئية الداخلية بين مستوياتها - بما يحقق الرابطة الأرشيفية داخل السلسلة الواحدة بعلاقة الوثيقة بما قبلها وما بعدها- حيث إن هاتين الوثيقتين هما كل ما تخلف عن ديوان تجار رشيد، ومن ثم فليس هناك من وثائق يمكن أن نبحث عن ارتباط بينهم، أو حتى نتتبع نشاط الديوان على أرض الواقع، وتقييم إلى أى مدى بَعُدَ التنظير عن التطبيق؟ أو ما الظروف التي قد تكون أثرت على طبيعة نشاط الديوان، وانعكست على شكل الوثائق، أو نوع الوثائق المنتجة، أو في صياغة الوثائق الموجودة؟

٥- الشكل:

ذكرت- فيما سبق- أن الوثائق السردية ليس لها شكل محدد؛ لذلك تُوصَف وفقًا للواقع الذي تظهر به:

- اللغة:

وثيقتان[١٣٦] مترجمتان[١٣٧] إلى اللغة العربية، ومحرر من كل أصل عربي[١٣٨] نسخة في الوثيقة الأولى - وثيقة تأسيس الديوان- ونسختان في الوثيقة الثانية - بيان منو لأرباب الديوان- وتتصور الباحثة أن النسخة العربية الثانية في حالة الوثيقة الأولى كانت موجودة وفُقدت، أو ربما غير موجودة في مجموعة فانسين، فالأقرب للمنطق أن تحرر ثلاث وثائق باللغة العربية لتوزَّع على الجهات الثلاثة التى يحكمها منو (ولايات: رشيد، وإسكندرية، والبحيرة) كما جاء بالوثيقتين، وهذا ما حدث بالفعل في الوثيقة الثانية (ثلاث وثائق بالعربية).

- شكل إخراج الوثيقتين:

لشكل إخراج الوثيقة المترجمة في مجموعة وثائق الحملة الفرنسية أكثر من وجه، فقد يأتي النصان (المصدر والهدف أي "المترجم ") على بدن وثيقة واحدة فوق بعضهما، أو إلى جوار بعضهما، وفي أحيان أخرى - وبسبب طول النص المصدر والذي يستغرق مساحة الوثيقة الأولى كلها أو أغلبها بقدر لا يسمح بوضع الترجمة للغة الأخرى- كان يفرد للترجمة ورقة أخرى - الوثيقتان محل الدراسة نموذجًا لذلك. يرتبط بفكرة استقلال النص المترجم بوثيقة منفردة أيضًا طبيعة موضوعها، كما هو الحال في الوثيقتين، حيث ستنشران وتوزعان ليقرأهما مَن تُوَجَّه لهم الوثيقة التجار بشكل خاص، والعامة) وطبيعي أن النص سيكون باللغة العربية دون الفرنسية.

يلاحظ على كل النسخ العربية ظهور رقم واحد يوضع بأقصى الطرف العلوى الأيمن للوثيقة، قد يكون رقم الحفظ بالديوان.

- التاريخ:

ورد التاريخ بالتقويم الجمهوري بنهاية النص العربى المترجم ونُسخه، على الصورة التالية:

تحريرًا فى ١٩البيوزه سنه ٧ [١٣٩]

تحريرًا في ٢٣ لبيوزه سنه٧ [١٤٠]

كما يُلاحَظ إضافة التاريخ مرة أخرى أعلى النصين الفرنسيين- المترجمين عن نصي الوثيقتين المترجمتين إلى العربية[١٤١] - بالتقاويم الثلاثة: الهجري، والميلادي، والجمهوري على الصورة التالية:

الوثيقة الأولى الوثيقة الثانية

8ramadan1213 (وصحيحها ١٣) 9 ramadan 1213

23pluviose an 7 19pluviose an 7

11fevrier 1799 7fevrier 1799

وقد وقع من قام بإضافتها في خطأين: الأول حين البحث في المقابل الهجري في الوثيقة الثانية -كما يبدو في المثال أعلاه- والآخر حين البحث في المقابل الميلادي للوثيقة الثانية أيضًا؛ حيث دون أعلى نسختين عربيتين - من جملة ثلاث نسخ - 21fevrier وصحيحها 11fevrier[١٤٢]

- مفاتيح العلامات في النشر:

أ- هاتان العلامتان ʼ للكلمات أو العبارات التي دونها ناسخ الوثيقة فوق السطر وأعادها الناشر إلى موضعها.

ب - هاتان العلامتان ʽ للكلمات أو العبارات التي دونها ناسخ الوثيقة تحت السطر وأعادها الناشر لموضعها.

ج- الأقواس المدببة < > للكلمات أو الحروف التي سقطت سهوًا من الناسخ (ولم يتذكرها) ورأى الناشر إضافتها.

د- { } تستخدم عندما يسهو الكاتب ويكرر كلمات أو حروفًا، فنتركها ونضع الحرف الزائد أو الكلمة المكررة الثانية بين هذه الأقواس.

هـ-[[ ]] في حالة شطب الكاتب على كلمة أو كلمات في النص، وتمكن الناشر من قراءتها، فإنه ينشر الكلمات المشطوبة، ولكن يضعها بين هذه الأقواس.

نشر الوثيقة الأولى "وثيقة تأسيس ديوان تجار رشيد":

B6 .18
7 fevrier1798

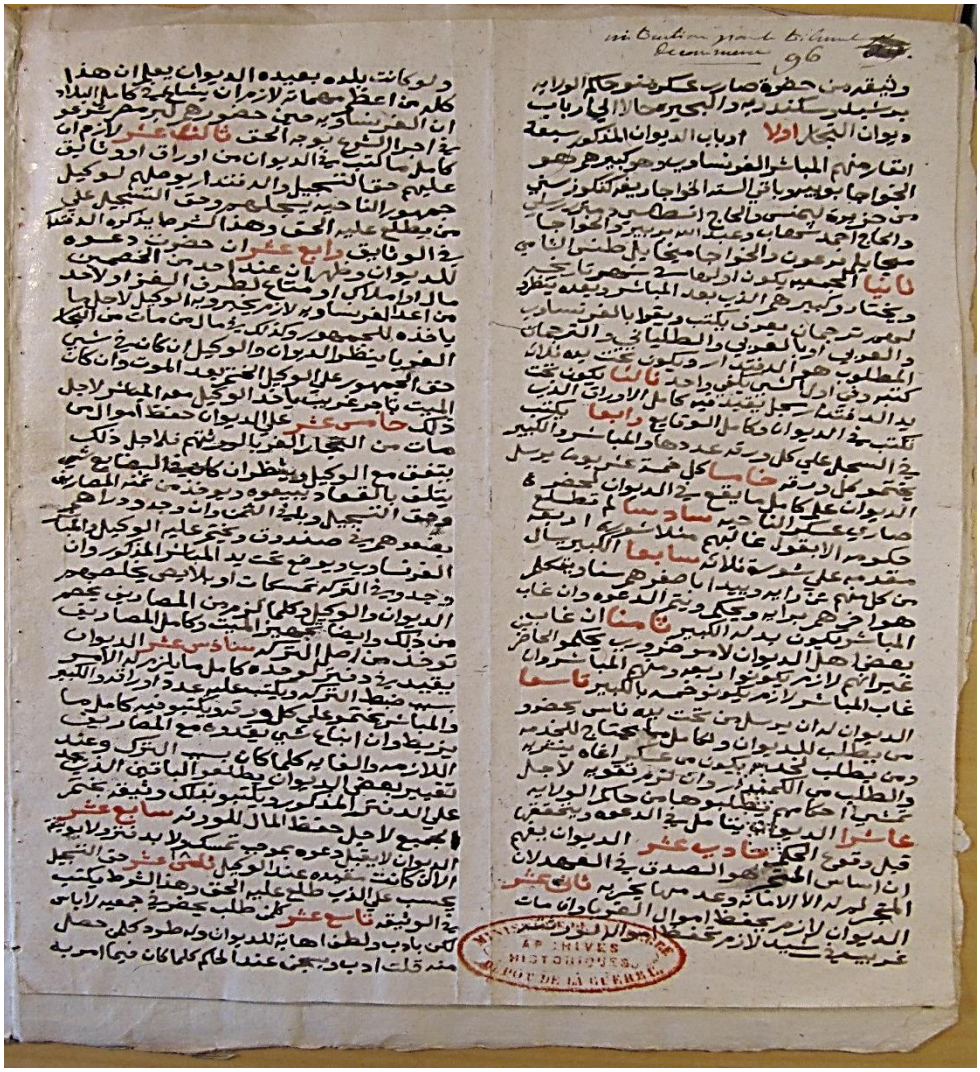

وجه الوثيقة

العمود الأول "يمين" وجه الوثيقة:

١- وثيقه من حضرة صارى عسكر منو حاكم الولايه

٢- برشيد وسكندريه والبحيره[١٤٣] حالا الي ارباب

٣- ديوان التجار اولا ارباب الديوان المذكور سبعه

٤- انفار منهم المباشر الفرنساوي وهو كبيرهم هو

٥- الخواجا بوييه وباقي السته الخواجا ريفه كتكوزسني[١٤٤]

٦- من جزيرة ليمنس والحاج انسطاسي دمترى ردسلي[١٤٥]

٧- والحاج احمد شهاب وعبدالله بربيروالخواجا

٨- ميخايل فرعون والخواجا ميخايل طنس الشامي

٩- ثانيا الجمعيه يكون اولها في شهر تاريخه

١٠- ويختارو كبيرهم الذي بعد المباشروبعده ينظرو

١١- لهم ترجمان يعرف يكتب ويقرا بالفرنساوي

١٢- والعربي او بالعربي والطلياني والترجمان

١٣- المطلوب هو الدفتدار ويكون تحت يده ثلاثه

١٤- كتبه وفى اول الشي يكفي واحد ثالثا يكون تحت

١٥- يد الدفتدار سجل يقيد فيه كامل الاوراق الذي

١٦- تكتب في الديوان وكامل الوقايع رابعا يكتب

١٧- في السجل على كل ورقه عددها والمباشر والكبير

١٨- يختمو كل ورقه خامسا كل خمسة عشر يوما يرسل

١٩-الديوان علم كامل ما يقع في الديوان لحضرة

٢٠- صاري عسكر الناحيه سادسا لم تطلع

٢١- حكومه الا بقول غالبهم مثلا شوره اربعه

٢٢- مقدمه على شورة ثلاثه سابعا الكبير يسال

٢٣- من كل منهم عن رايه ويبدا باصغرهم سنا ويتكلم

٢٤- هو اخرهم برايه ويحكم ويتم الدعوه وان غاب

٢٥- المباشريكون بدله الكبير ثامنا ان غاب

٢٦- بعض اهل الديوان لامر ضروري يحكمو الحاضرين

٢٧- غير انهم لازم يكونو اربعه ومنهم المباشر وان

٢٨- غاب المباشر لازم يكونو خمسه بالكبير تاسعا

٢٩- الديوان له ان يرسل من تحت يده ناس يحضرو

٣٠- من يطلب للديوان ولكامل ما يحتاج للخدمه

٣١- ومن يطلب لخدمه يكون من عسكر اغاه ينشريه

٣٢- والطلب من الكمندار وان لزم تقويه لاجل

٣٣- تمشي احكامهم يطلبوها من حاكم الولايه

٣٤- عاشرا الديوان يتامل في الدعوه ويتحققها

٣٥- قبل وقوع الحكم حادي عشر الديوان يفهم

٣٦- ان اساس المتجر هو الصدق في العهد لان

٣٧- المتجرلم له الا الامانه وعدمها يخربه ثاني عشر

٣٨- الديوان لازم يحفظ اموال الغربا وان مات

٣٩- غريب في رشيد لازم تحفظ امواله لورثته

العمود الثاني" يسار" وجه الوثيقة

١- ولو كانت بلده بعيده الديوان يعلم ان هذا

٢- كله من اعظم مهماته لازم ان يشاع في كامل البلاد

٣- ان الفرنساويه حين حضورهم لبر مصر شرعو

٤- في اجرا الشرع بوجه الحق ثالث عشر لازم ان

٥- كامل ما كتب في الديوان من اوراق او وثايق

٦- عليهم حق التسجيل والدفتداريوصلهم لوكيل

٧- جمهور الناحيه يسجلهم وحق التسجيل على

٨- من يطلع عليه الحق وهذا الشرط يذكره الدفتدا ُر ُ

٩- في الوثايق رابع عشر ان حضرت دعوه

١٠- للديوان وظهر ان عند احد من الخصمين

١١- مال او املاك او متاع لطرف الغز او لاحد

١٢- من اعدا <ا>لفرنساويه لازم يخبرو به الوكيل لاجل ما

١٣- ياخذه للجمهور وكذلك في مال من مات من التجار

١٤- الغربا ينظرالديوان والوكيل ان كان في شى
١٥- حق الجمهور علي الوكيل الختم بعد الموت وان كان
١٦- الميت تاجرغريب ياخذ الوكيل معه المباشر لاجل
١٧- ذلك خامس عشر على الديوان حفظ اموال من
١٨- مات من التجار الغربا لورثتهم فلاجل ذلك
١٩- يتفق مع الوكيل وينظر ان كان في البضايع شي
٢٠- يتلف بالقعاد ويبيعوه ويوخذ من ثمنه المصاريف
٢١- وحق التسجيل وباقي الثمن وان وجدو دراهم
٢٢- يضعوهم في صندوق ويختم عليه الوكيل والمباحشر>
٢٣- الفرنساوي ويوضع تحت يد المباشر المذكور وان
٢٤- وجدو في التركة تمسكات او بلايص يخلصهم
٢٥- الديوان والوكيل وكلما لزم من المصاريف يخصم
٢٦- من ذلك وايضا تجهيز الميت وكامل المصاريف
٢٧- توخذ من اصل التركه سادس عشر الديوان
٢٨- يقيد في دفتر لوحده كامل ما يلزم له الامر
٢٩- بسبب ضبط التركه ويكتب عليه عدد اوراقه والكبير
٣٠- والمباشر يختمو علي كل ورقه ويكتبو فيه كامل ما
٣١- يزبط وان انباع شي يقيدوه مع المصاريف
٣٢- اللازمه والغايه كلما كان بسبب الترك وعند
٣٣- تغيير بعض الديوان يطلعو الباقين[١٤٦] الذي يجد[١٤٨]
٣٤- على الدفتر المذكور ويكتبو بذلك وثيقه بختم
٣٥- الجميع لاجل حفظ المال للورثه سابع عشر
٣٦- الديوان لا يقبل دعوه بموجب تمسك ولا بدفترولا بوثيقه
٣٧- الا ان كانت مقيده عند الوكيل ثامن عشر حق التسجيل
٣٨- يحسب على الذي طلع عليه الحق وهذا الشرط يكتب
٣٩- في الوثيقة تاسع عشر كلمن طلب يحضرفي جمعيه لا باس
٤٠- لكن بادب ولطف اهابه للديوان وله طرد كلمن حصل
٤١- منه قلت ادب ويسجن عند الحاكم كلما كان فيما امر به

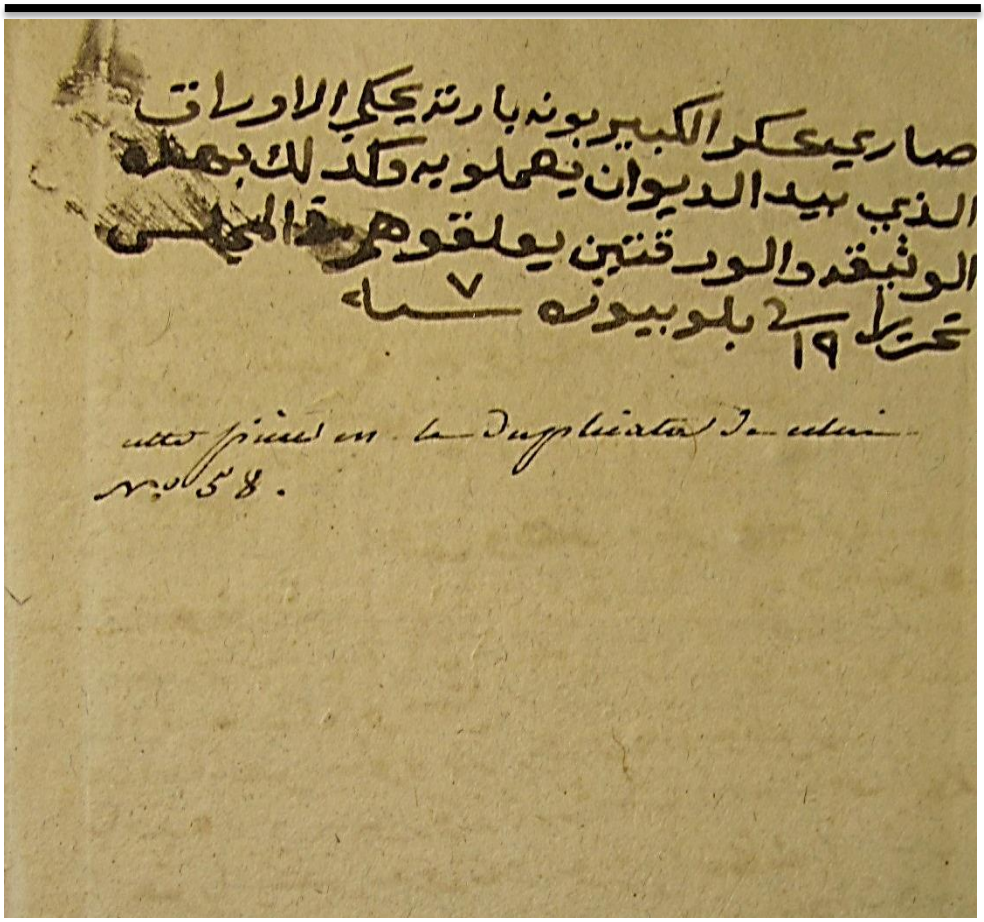

ظهر الوثيقة

العمود الأول(ظاهر الوثيقة)

١- صاري عسكر الكبير بونه بارته بحكم الأوراق

٢- الذى بيد الديوان يعملو به وكذلك بهذه

٣- الوثيقه والورقتين يعلقوهم في المجلس

٤- تحريرا في ١٩بلوبيوزه سنه٧٠

نشر الوثيقة الثانية "بيان منو " 11Fevrier1799 B6.15

وجه الوثيقة (العمود الأول)

١- خطاب من حضرة صاري عسكر منو حاكم ولايه

٢- رشيد وإسكندريه والبحيرة حالا الي حضره

٣- اهل ديوان التجار برشيد

٤- يا أرباب الديوان ان حضرة بونه بارتي صاري

٥- عسكر الكبير الزمني بأمر خصوصي بتنظيم

٦- ديوان تجار في رشيد فعملت غاية اجتهادي

٧- لاجمع فيه ناس أصحاب ذمه وتدبير ويكونوا

٨- راضيين بطيب قلب بالأحوال المستجدة لأجل

٩- اصحاب المواد يرتاحون بأحكامهم وكذلك حكام

١٠- الفرنساويه يرضون بأفعالهم وان الله سبحانه

١١- وتعالى خلق جميع الناس سويه في درجة واحده

١٢- وانما اي دين تبعه الإنسان وعبد عليه رب

١٣- السموات والأرضين فهو صاحب الديانة الخالصة

١٤- ويحب للناس ما يحب لنفسه ويكون تابع للحق

١٥- وخالي من المراعاة الدنيوية واذا انتصب

١٦- في حكم يكون دايما لا يميل للفرض فهو الذي احق

١٧- بالهيبه في أعين العالم وهو المقبول عند

١٨- ربنا تعالى حكام الفرنساويه لم يفترقوا

١٩- في الناس الا فرقتين الناس الرداي والناس

٢٠- الطيبين فالرداي دايما مبعودين من كل جهة

٢١- وأما الطيبين اين ما كان أجناسهم واين

٢٢ - ما كان ملتهم فيكونون مع بعضهم كالأهل

٢٣- المتجر هو السبب في اختلاط الناس

٢٤- ببعضهم كل بلد مختصه بما ينبت بها فمن

٢٥- ذلك جميع 'اهل' البلاد تحتاج لبعضها لاجل معايشهم

٢٦- وانتظام أحوالهم بر مصر دايما من

٢٧- قديم الزمان كانت مشهوره بالعدل في أحكامها

٢٨- وطيبة أراضيها فبعد فراغ الحرب لازم يحصل

٢٩- تنظيم في المتاجر بامر عظيم قوي وان ببر مصر

٣٠- جملة متاجر فاخره مثل ارز وقطن ونيله وسكر

٣١- فيحتاج الاجتهاد في علاجها الزمن الماضي في

٣٢- ايام ظلم الغز لم كانو معتنيين بحفظ المتاجر

٣٣- فهو لافلات العقول لم كانو يعلمو ان غنا الرعايه

٣٤- زيادة نفع للحكام وما كانو يفعلوه من نهب

٣٥- اموال الخلق فيه الخراب للدول واما الفرنساويه

وجه الوثيقة (العمود الثاني):

١- اصطلاحهم غير ذلك يجتهد وغاية اجتهادهم

٢- في احيا المتاجر ويعينو الفلاحين على إصلاح الزراعات

٣- المعتاده ويجددو مزارع غريبه مثل البن اذا

٤- انزرع في بر الصعيد يطلع مثل طلوعه في بر اليمن

٥- الشجر الذي تطلع عليه دوده الصباغ هو التين

٦- الصرفندي موجود ببر مصر كثير حتا في الوديان

٧- وشجر العنب يطيب نبته في الرمل نيله الصباغ

٨- لم يحسنو خدمتها السكر الذي ترغب فيه جميع

٩- الناس لم يجتهدون في إصلاحه حتا القصب بياكلوه

١٠- حال طلوعه ولم يعلمو ان كل مركب سكر خير من

١١- عشر مراكب[[قصب]]غبيره القطن الي بيدخل في كل

١٢- شي لم بيحسنو خدمته مثل النيله الحرير كان بحكم

١٣- الاجتهاد يطلع ببر مصرويبقا صنف متجر لان

١٤- {لان}التوت الذي يتربا به دود الحرير موجود

١٥-الاطرون اللازمه لجملة اشيا لم بيطلعوه

١٦- بكثره الغايه ان مراكب متاجر بر مصر يكونو

١٧- يصلو لجميع البحور باتساع المتاجر صاري

١٨- عسكر الكبير ملتفت لعمار مينة السويس ويكون

١٩- سبب لجلب الخير لبر مصر بالمينه المذكوره يورد

٢٠- بضايع الحجاز واليمن والعجم والهند والحبش

٢١- وغيرهم وقبل هذا الوقت حصل مكاتبه بين بونه

٢٢- بارته صاري عسكر الكبير وبين الشريف غالب

٢٣- سلطان مكه وان ظلم الغز في التجار بسبب

٢٤- البهار يبطل ويكون السويس سالك لورود

٢٥- الارزاق لمصر وكذلك القصير وايضا انه

٢٦- صار موطنا للفرنساويه فيا اهل الديوان

٢٧- عليكم المساعده والاهتمام في قضا هذه الامور

٢٨- الذي اور ُد`تها عليكم باختصار لانكم حمايه للتجار

٢٩- بجميع النواحي احكمو بينهم بالعدل بغير اهمال التاجر

٣٠- الذي ياتي من نحو الف ميل لترويج بضاعته

٣١- لازم يوجد امان وحمايه واساس المتجر هو

٣٢- الامان وان عدم الامان خراب المتجر وعدم

٣٣- الامان هو قلت الصدق في المعامله

٣٤- لازم ان مات تاجر غريب يكونوا اقاربه ولو كانت

٣٥- بلده بعيده يعلمو ان كامل ماله يوصلهم بالتمام

٣٦- وسااعطيكم ورقه بخصوص ذلك واوصيكم بان

٣٧- تتركو المراعات الدنيويه وكثرة الدرر بينكم

وجه الوثيقة (العمود الثالث):

١- وعدم الغيره من بعضكم وبسبب المحبه والالفه الذي

٢- بينكم تعتبر الناس يا اروام يا شوام يا اتراك

٣- يا قبطه يا فرنساويه ويا كامل اهل بر مصر لازم لم يكون

٤- بينكم فرق ولا مخالفه ولا مشاجره بسبب الدين كلنا

٥- عباد الرب الواحد الرحمن الرحيم المجازي جميع

٦- العالم بافعالهم الخواجا بوييه المباشر وكبير

٧- الديوان يستحق تراعوه وينبهكم بالأمور الذي

٨- تخفا عليكم انا عن قريب مسافر لمصروالذي

٩- قاعد بدالى صار عسكر جوليان راجل ذو

١٠- عقل وعنده الشفقة والرحمة اطمأنوا من قبله

١١- لانه يستحق[[ان]] مراعيتكم ومحبتكم ويراعي مهماتكم

١٢- وانكم تحلفو ايمان لجمهور الفرنساويه تحريرا في ٢٣

١٣- لبيوزه سنه '٧'

وثائق داعمة للبحث

(١) خطاب "منو" إلى "دمتري كلوتي"

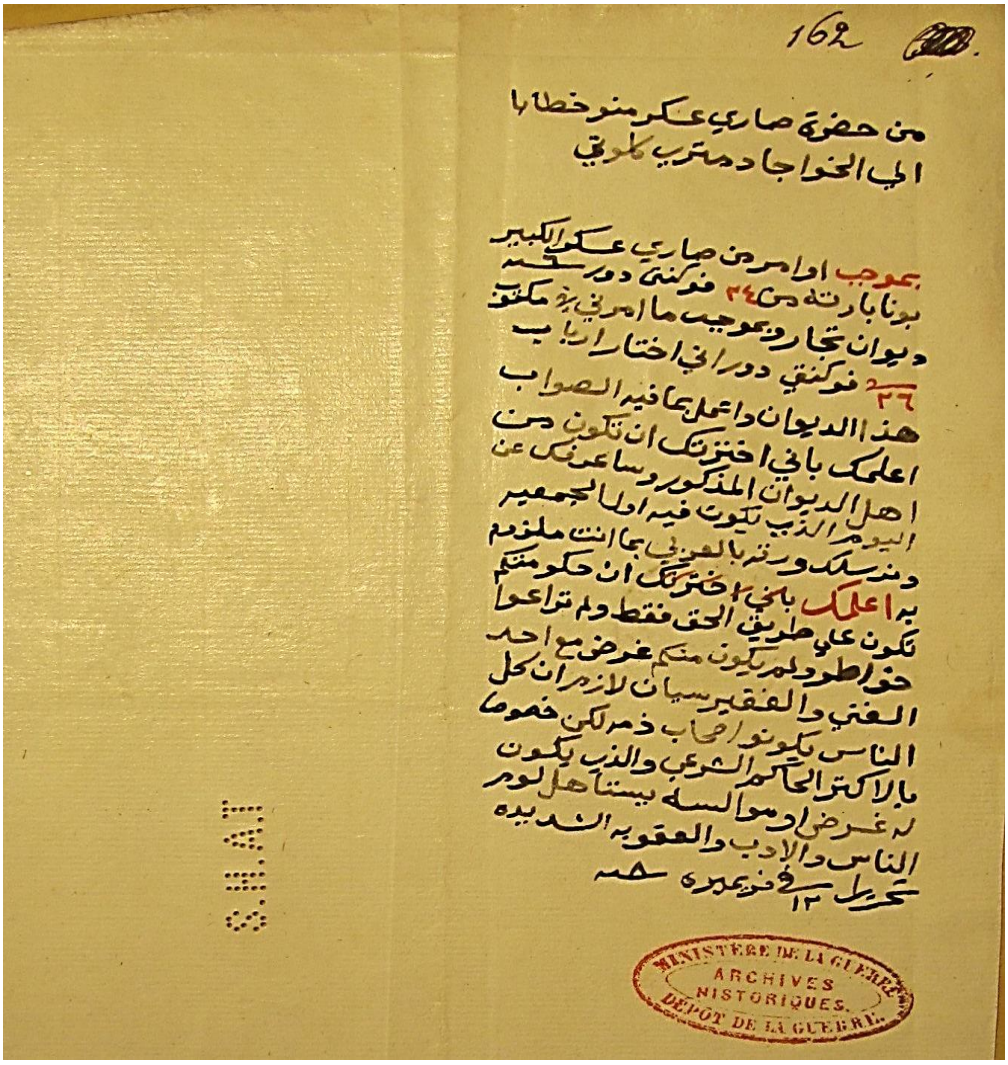

162

من حضرة صاري عسكر منو خطابا
الى الخواجا دمتريو كلوتي

بموجب اوامر من صاري عسكر الكبير
بونابارته دي ٢٤ فوكنته دور سكه
ديوان تجار وبموجب ما امرني به مكتوب
٢٦ فوكنتي دوراني اختار اربعة اشخاص
هذا الديوان واعمل بما فيه الصواب
اعلمك باني اخترتك ان تكون من
اهل الديوان المذكور وساعدتك عن
اليوم الذي تكون فيه اول الجمعيه
ومنعسلك ورتبه بالعربي بحانت ملزوم
به اعلمك باني اخترتك ان حكومتكم
تكون على طريق الحق فقط ولم تراعوا
خواطر ولم يكون منكم غرض مع احد
الغني والفقير سيان لازم ان كل
الناس يكونوا احباب ذمر لكن خصوصا
بالاكثر الحاكم الشرعي والذي يكون
له غرض او معاسله يستاهل لوم
الناس والادب والعقوبه الشديده
تحريرا في ١٣ فوعمدره سنه

MINISTERE DE LA GUERRE
ARCHIVES
HISTORIQUES.
DEPOT DE LA GUERRE.

نشر النص

١-من حضرة صاري عسكر منو خطابا

٢-الي الخواجا دمتري كلوتي

١-بموجب اوامر من صاري عسكر الكبير

٢-بونابرته من ٢٤ فوكنتى دور سنه ٦`

٣-ديوان تجار وبموجب ما امرني في مكتوب

٤-فى ٢٦` فوكنتى دور اني اختار ارباب

٥-هذا الديوان واعمل بما فيه الصواب

٦-اعلمك باني اخترتك ان تكون من

٧-اهل الديوان المذكور وساعرفك عن

٨-اليوم الذي يكون فيه اول الجمعيه

٩-ونرسلك ورقه بالعربى بما انت ملزوم

١٠-به اعلمك [[بانى اخترتك]] ان حكومتكم

١١-تكون علي طريق الحق فقط ولم تراعوا

١٢-خواطر ولم يكون منكم غرض مع احد

١٣-الغنى والفقير سيان لازم ان كل

١٤-الناس يكونوا اصحاب ذمه لكن خصوصا

١٥-بالكثر الحاكم الشرعى والذى يكون

١٦-له غرض او موالسه يستاهل لوم

١٧-الناس والادب والعقوبه الشديده

١٨-تحررا فى فريميره سنه ٨`

(٢) ترجمة أمر بونابرت بإنشاء المحاكم التجارية بمصر[١٤٨]

القاعدة العامة بالقاهرة ٢٤ فروكتيدور عام ٧ في ١٠ سبتمبر ١٧٩٨

بونابرت القائد العام يأمر بما يلي :

المادة الأولى– سيتم إنشاء محكمة للتجارة في مدينة القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط.

المادة الثانية – سيدخل في اختصاص هذه المحكمة جميع المنازعات والخلافات في التجارة بين التجار أو الدلالين.

المادة الثالثة – يُخْتار القضاة في كل المحاكم من بين تجار من جميع البلدان، وسيقومون بوظيفتهم دون مقابل.

المادة الرابعة – سيعينهم القائد العام بناء على اقتراح المدير العام للشؤون المالية.

المادة الخامسة –فترة شغل الوظيفة هي ثلاث سنوات.

المادة السادسة – ستتألف محكمة القاهرة من اثني عشر عضوا أما المحاكم الأخرى فستتألف من ستة أعضاء فقط.

المادة السابعة – سيرأس كل محكمة مفوض فرنسي وله المشاركة ومناقشة القضاة

المادة الثامنة – سينتخب أعضاء المحكمة أحدا منهم ليتولى نيابة الرئاسة، وذلك كل ثلاثة أشهر، وعلى هذا النائب أن يوقع على أحكام وحجج المحكمة بالمشاركة مع المفوض الفرنسي.

البند التاسع – سيجدد ثلث أعضاء المحكمة بعد كل سنة، سيعين القائد العام الأعضاء الجدد اعتمادا على قائمة يقدمها له المدير العام للشؤون المالية وبها مرشحين عن كل عضو.

المادة العاشرة– كل محكمة لها ترجمان خاص بها سيتولى كذلك وظيفة كاتب المحكمة بمساعدة ثلاثة عاملين عليهم جميعا أن يسجلوا في سجل المحكمة الأحكام والحجج الصادرة منها.

المادة الحادية عشر – سيُقبض عن إصدار كل حكم مبلغ زهيد لتغطية مرتب الكاتب ومساعديه وجميع التكاليف الأخرى، ولا يمكن أن يزيد هذا المبلغ على ٢ في المائة من المبالغ الداخلة في القضايا وعلى المحكوم عليه أن يدفع هذا المبلغ.

المادة الثانية عشر – يجب على كل طرف من الأطراف أن يحضر شخصيا دون توكيل لأي شخص آخر. وعلى كل طرف من الأطراف أن يُقدم قضيته بصريح لفظه ولا يمكن أن تقدم كتابةً الا بإذن من المحكمة.

المادة الثالثة عشر – على المحكمة أن تصدر حكمها قبل نهاية الجلسة الثانية من حضور الأطراف.

المادة الرابعة عشر– لا يصدر حكم بالغياب الا بعد الاستدعاء الثالث وعدم حضور الطرف المدعى عليه.

المادة الخامسة عشر – لا يُسمح أ ن تستغرق أي محكمة وقتا في إصدار حكمها إلا تحت ضرورة انتظار حضور الشهود أوالنظر في الوثائق، ولا يمكن أن تزيد هذه المهلة عن٢٥ يوما.

المادة السادسة عشر – المحكمة لها اثنتا عشرة جلسة في كل شهر، بالإضافة إلى جلسات خارجة عن العادة في حالة الضرورة.

المادة السابعة عشر – في حالة عدم حضور جميع أعضاء المحكمة بسبب المرض أو أي سبب آخر يكتفي بحضور النصف من عدد الأعضاء برئاسة المفوض الفرنسي لإصدار الأحكام الخاصة بالقضايا المدرجة في جدول العمل.

المادة الثامنة عشر – ستنفذ أحكام المحكمة خلال ٢٤ ساعة بعد إصدارها بعقوبات على الفرد أو بمصادرات أموال أو مبانٍ. ويجوز للمحكمة طلب مساعدة الجيش لتنفيذ الأحكام.

المادة التاسعة عشر – يجب على المحكمة إصدار أحكامها وفقا للقوانين والعادات المتبعة المعترف بها في التجارة.

المادة العشرون أحكام المحكمة لا رجوع عنها لا يجوز إعادة النظر فيها إلا عن طريق قانون خاص.

بونابارت

(٣)خطاب "منو" إلى "بونابرت" بشأن إنشاء ديوان تجار رشيد

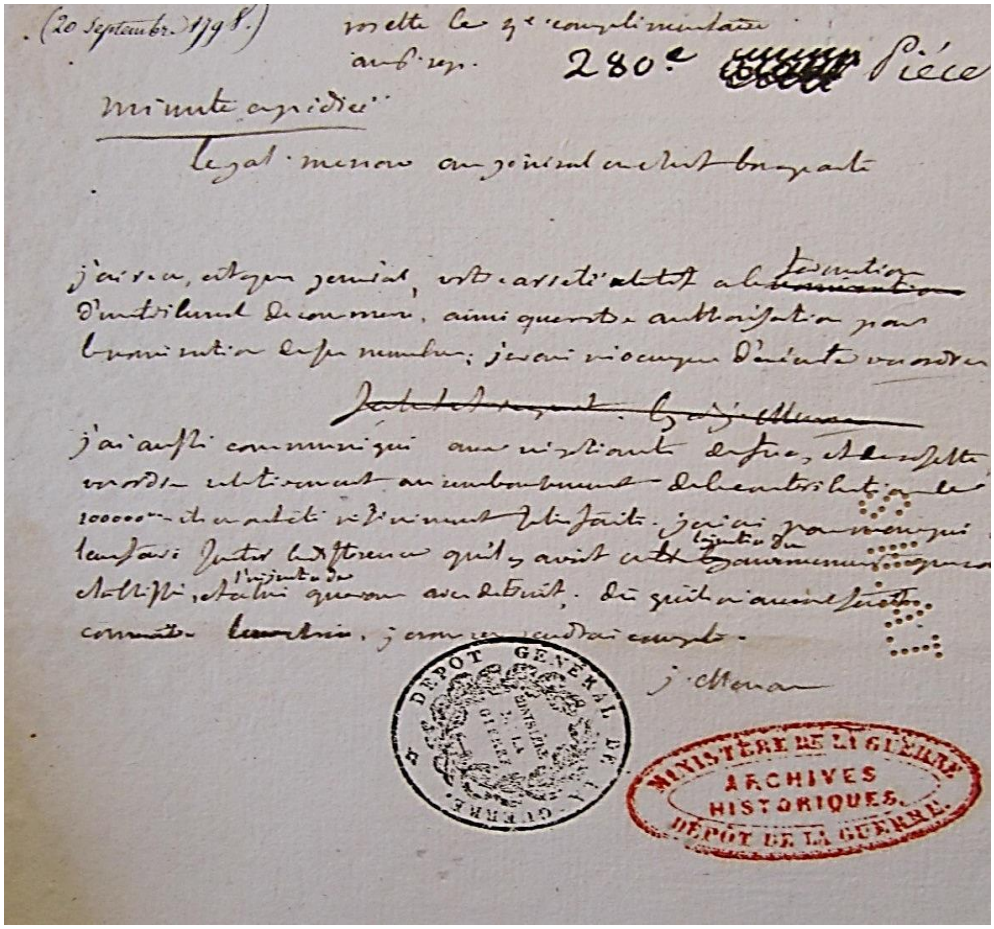

نشر نص الخطاب[١٤٩]

" استلمت قرارك المتعلق بإنشاء محكمة تجارية وكذلك تصريحكم لتعيين أعضائها سأقوم بتنفيذ أوامرك .أرسلت كذلك أمراً الى تجار فوه ورشيد،يخص إعادة مبلغ المائة الف فرنك سلفة،فعبروا عن رضاهم انتهزت الفرصة لأظهر لهم الفرق بين عدالة الحكومة التي أسستها وظلم الحكومة التي خربتها، سأخبرك عما اختاروه وقت ما يبلغونني قرارهم."

جاك مينو

قائمة المراجع :

(١) السياق: هو الظروف التنظيمية والتشغيلية والوظيفية المحيطة بإنشاء /استلام الوثائق وتخزينها واستخدامها وعلاقتها بالمواد الأخرى. ويشتمل على : سياق المصدر–السياق الإداري– سياق الإجراءات – السياق التوثيقي

انظر: دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). الاتجاهات الحديثة في علم الوثائق (الديبلوماتيك). ط١. القاهرة: دار الفكر العربي. ص ٥٨، ١١٦، ٢٠٣.

(٢) الديبلوماتيك العام: هو الإطار النظري لدراسة نشأة وأشكال وأحوال انتقال الوثائق الأرشيفية وعلاقتها بالحقيقة التي تمثلها وعلاقتها بمنشأها.

الديبلوماتيك الخاص: هو تطبيق النظرية الديبلوماتية (الديبلوماتيك العام) على منشئ وثائق بعينه ويشمل ذلك تحليل الخصائص المميزة لهذا المنشأ فيدرس إجراءاته وحفظه للوثائق وتحليل الوثائق الناتجة عنه.=

Duranti, Luciana(1989). New Uses for an old science. Archivaria. 28 (Summer 1989).part 3, p9-11.

- دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص٤٢.

(٣) مجموعة وثائق الحملة الفرنسية (١٧٩٨–١٨٠١) على مصر موزعة بين أكثر من مكان حفظ أو أرشيف ،نعلم منها :

أ– مجموعة أرشيف وزارة الحرب الفرنسية في فانسين Vincennes، وهى المصدر الرئيسى للباحث في تاريخ الشرق Expedition D'Orient على مصر ،وتمثل الوثيقتان المقدمتان بهذا البحث مفردتين من هذه المجموعة ،التي يبلغ إجمالها بذلك الأرشيف الآلاف، مدونة بلغات عدة :العربية ، والفرنسية، والتركية، والإيطالية. وجدير بالذكر أنه قد أتيح للباحثة الاطلاع على أغلب صور هذه الوثائق من خلال مشاركتها في مشروع فرنسي مشترك تحت رعاية المعهد الفرنسي للآثار والدراسات الشرقية بالقاهرة، ويهدف هذا المشروع إلى نشر وتحقيق مجموعة الوثائق الخاصة بالحملة في هذا الأرشيف (نصوصها مدونة باللغة العربية).

ب– مجموعة محفوظة بدار الوثائق القومية تحت عنوان "إدارة الوثائق الخاصة: وحدة الأرشيف الأوربي –المجموعة الوثائقية للحملة الفرنسية

- محمد عبد الحميد الحناوى (د. ت). وثائق الحملة الفرنسية ١٨٠١/١٧٩٨ مصدرًا لتاريخ مصر الحديث. www.book-cloud.com

وقد قدم عرضا لمقتنيات دار الوثائق من مجموعات وثائق الحملة، مع فهرست مفصل باللغتين العربية والفرنسية لمحتويات المحفظة الأولى من جملة (٥٧ محفظة) وكذلك نشرا لبعض الوثائق المختارة من هذه المجموعة في:

- باتسي جمال الدين (إعداد وترجمة)، وأميرة مختار محمود (إعداد وترجمة) (٢٠٠٤). مختارات من وثائق الحملة الفرنسية؛ (مراجعة وإشراف. مديحة دوس). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية. وبعد الاطلاع على هذه الدراسة والفهرست المفصل بها، لم يكن هناك –في ضوء ما أتاحته الدراسة– ما يخص أو يتعلق بديوان تجار رشيد.

ج– مجموعة محفوظة بمكتبة جامعة القاهرة (المكتبة التراثية الآن)

- أحمد عبد الرازق أحمد (١٩٧٤). كشاف بالوثائق الفرنسية في مكتبة جامعة القاهرة. في: بحوث ألقيت في ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. (القاهرة: ١٦-٢٣ إبريل١٩٧٤).- ص ص ٥٩٧-٦٢٠، يشير هذا الكشاف إلى مجموعة مهمة تتعلق بأقاليم القطر المصري (المجموعة السابعة =٤ محافظ) تضم إحدى محافظها مجموعة من الوثائق الخاصة بمنطقة رشيد منذ قدوم الحملة إلى مصر منها مجموعة من الجداول الخاصة بالنظم الاقتصادية والسياسية للمنطقة وأخرى للأعمال اليومية، هذا عدا بعض الوثائق الأخرى المشابهة والتي يحمل بعضها توقيع الجنرال "منو"

د– ربما تحتفظ المكتبة الوطنية أو الأرشيف الإنجليزي ببعض هذه الوثائق مما كان يقع بحوزة الأسطول الإنجليزي أثناء فترة الحصار، ففي نفس عام وصول الحملة إلى مصر ١٧٩٨ طبع كتاب بعنوان "نسخ من الخطابات الأصلية لجيش نابليون في مصر "واضح أن المسؤول عنه وزارة البحرية الإنجليزية في ذلك الوقت كما ينقل لنا سفير مصر بالمملكة المتحدة عام ١٩٨٤ والذي أعاد ترجمة النصوص الفرنسية مباشرة إلى اللغة العربية.

- يوسف شرارة (ترجمة وتعليق) (٢٠١١). الأيام الأولى للحملة الفرنسية على مصر: رسائل لقادتها. (ط١). القاهرة: مكتبة الآداب.

(٤) حول وجهات النظر المختلفة في تقييم النظم الإدارية بمصر – زمن الحملة الفرنسية – في كتابات المؤرخين الأمريكيين والفرنسيين والمصريين، انظر:

- محمد صبري الدالي (٢٠٠٨). اتجاهات في تفسير نتائج الاحتلال الفرنسي لمصر: دراسة في نماذج من كتابات المؤرخين الفرنسيين والأمريكيين والمصريين. ص ص ٤٨١- ٥٤٢. في: ناصر إبراهيم (تحرير) (٢٠٠٨) مائتا عام على الحملة الفرنسية؛ رؤية مصرية. (ط ١). مكتبة الدار العربية للكتاب. ص ٥١٩، ٥١٨، ٥١٣، ٥١١، ٥٠٩، ٤٩٥، ٤٨٦

(٥) أحمد حافظ عوض (٢٠١٢). نابليون بونابرت في مصر. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. ص١٥٩.

من بين ما تذكره هيلين ريفيلين في رؤيتها للاحتلال الفرنسي "... أن حاجات جيش الاحتلال. كانت لها الأسبقية على الإصلاحات المثالية الطويلة الأمد التي كان يمكن أن تُحدث تغييرا ثوريًا في مصر؛ فقد تمخض المركز المالي الحرج الذي تردى فيه نابليون وخلفاه عن إجراءات تعسفية لا تقل عن الطغيان المملوكي". ويضيف كونو في دراسته "فلاحو الباشا" أن الفرنسيين لم يُحققوا أيا من خططهم الإصلاحية بسبب صراعهم المستميت للبقاء. وفي هذه الظروف لم تختلف طرقهم في جباية الضرائب عن المماليك.

- محمد صبري الدالي (٢٠٠٨). مرجع سابق. ص ٤٩١، ٤٨٣.

(٦) أحمد حافظ عوض (٢٠١٢). مرجع سابق. ص ٢٢٦

(٧) عن حالة الجنود الفرنسيين بعد موقعة أبي قير البحرية ،انظر:

جوزيف ماري موارية (٢٠٠٠). مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية على مصر /ترجمة وتقديم كاميليا صبحي.-القاهرة :المجلس الأعلى للثقافة . ص٦٧

- عبد الرحمن الرافعي(١٩٢٩). تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر .(ط١). القاهرة:مطبعة النهضة.ج١. ص٢٢٧

- يوسف شرارة (ترجمة وتعليق) (٢٠١١). مرجع سابق . ص١٦٣(الخطاب٢٦)

(٨) يكتب "ديزيه" إلى بونابرت إبان توجهه إلى سوريا : "لم نستطع حتى الآن (فبراير ١٧٩٩) أن نجمع إلا النزر اليسير من أموال الميري على الرغم من الجهود التي بذلناها ،وقد ساءت أحوال الجنود.....وأن دعاة الثورة مثابرون على نشر دعايتهم ...."

أما الجنرال دوجا (الذي عينه نابليون قائمقام له في حكم مصر خلال حرب سوريا) ففى رسالة منه للجنرال داماس، يبدو متشائما من جراء تدهور الموقف المالي والعام للجيش فيقول: "إننا هنا ينقصنا المال والمال ثم المال والرجال والذخيرة والخشب وصداقة الأهالى.....إنني أنتظر بنفاذ صبر انتهاء هذه المأساة التى تذهب كل يوم بأرواح بعض أبطالها الرئيسيين".

- ناصر إبراهيم (٢٠٠٠). الفرنسيون في صعيد مصر: المواجهة المالية (١٧٩٨-١٨٠١). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية. ص٦١،٦٣

(٩) عبد الرحمن الرافعي (١٩٢٩). مرجع سابق. ص ٢٤٣، ٢٤٢.

(١٠) أحمد حافظ عوض (٢٠١٢). مرجع سابق. ص٢٢٦،٢٢٧.

(١١) أصدر بونابرت في ١٥ سبتمبر١٧٩٨ قرارا بتحديد رسوم تسجيل على العقارات، وهى الرسوم التى جرى فرضها على ثلاث مدن :القاهرة، والإسكندرية، ورشيد، وكذلك فرض على التجار والحرفيين ضريبة متدرجة على ممارسة المهنة.

- ناصر إبراهيم (٢٠٠٥). فردة الفرنسيين: قراءة تحليلية لقوائم الفردة بمدينة الإسكندرية (١٧٩٨-١٨٠١). الرزنامة (القاهرة: دار الوثائق القومية).-ع ٣ (٢٠٠٥م). حاشية (٢١) ص ٤١٠؛ ص ٣٨٧، ٤٩٣، ٤٠٠، ٤٠١.

(١٢) حول ثورة أكتوبر– القاهرة الأولى ١٧٩٨؛ أسبابها، مظاهر المقاومة الباسلة لوجه بحري، انظر:

- محمد جلال كشك (١٩٩٠). ودخلت الخيل الأزهر. (ط ٣). القاهرة: الزهراء للإعلام العربي. ص ص ١٩٠-١٩٥.
- حلمي النمنم (١٩٩٨). المصريون وحملة بونابرت: المشايخ والأقباط والمرأة. القاهرة: دار أخبار اليوم. ص ص ٣٨-٤٦.

(١٣) ناصر إبراهيم (٢٠٠٥). مرجع سابق. ص ٣٩٨.

(١٤) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). عجائب الآثار في التراجم والأخبار. ج ٣. مصر: مطبعة الأنوار المحمدية. ص ٣٨، ٣٤، ٤٩.

(١٥) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). المرجع السابق. ص ٣٨، ٣٩. - المنشورات التركية ص ٤٢،٤٣.

(١٦) أحمد حافظ عوض (٢٠١٢). مرجع سابق. ص ٢٢٤.

(١٧) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). مرجع سابق. ص ٥٠، ٥١.

(١٨) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). المرجع السابق. ص ٥٩،٥٨.

(١٩) B6 14 بتاريخ ١٧ ديسمبر١٧٩٨ وهى من مجموعة وثائق فانسين وتشتمل على بيان بالضرائب التي كُلِّف مباشر رشيد بتحصيلها وضبطها.

(٢٠) حول الخطاب وإعادة الإنتاج الأيديولوجي، انظر:

- فان دايك، توين (٢٠١٤). الخطاب والسلطة. (ترجمة غيداء العلى؛ مراجعة وتقديم عماد عبد اللطيف). (ط ١). القاهرة: المركز القومي للترجمة. ص ص ٩٣-٩٦.

(٢١) افتراض يطرحه منطقية ومتطلبات المرحلة التي تمر بها الحملة؛ إذ لا تتوافر للجبرتي أية تراجم يمكن الاستناد إليها في الحديث عن هوية أرباب ديوان تجار رشيد.

(٢٢) سطر ٢٦ عمود ٢ B6 15.

(٢٣) سطر ٣ عمود ٣ B6 15.

(٢٤) لا نرصد بالجبرتي بعد ثورة القاهرة سوى خطابين الأول: لبونابرت في رجب ١٢١٣/يناير ١٧٩٩ يخبر فيها أهل مصر بعودة الديوان للعمل بعد أن أبطله لمدة شهرين–على إثر الثورة–ويوصيهم "بالرجوع إلى إخلاص الطوية وصفاء النية" ويحذرهم من شدة بطشه في حال فساد عقلهم وضلالهم مرة ثانية، والثاني: في شعبان ١٢١٣/ يناير ١٧٩٩ من محفل الديوان الخصوصي إلى أهل بر مصر أيضا يحمل نفس مضمون خطاب بونابرت ويخبرهم بشكل تنظيم الديوان وعزم بونابرت فتح الخليج الموصل من بحر النيل إلى بحر السويس. ومن ثم فإن ما ترصده الوثيقة الثانية –محل الدراسة– والذي يغيب عن المصادر ذكره يمثل الصورة والمصدر الوحيد حول سياسة الحملة لتلك الفترة.

- عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). مرجع سابق. ص ٥٠، ٥٨.

(٢٥) يطلق على هذه الاستراتيجية مسمى "استراتيجية المربع الأيديولوجي" وهي استراتيجية أنموذجية مهمة في عرض الحقائق المنحازة لصالح المتحدث وإلقاء اللائمة على الخصوم، وهى من سمات الخطاب التلاعبية، للمزيد، انظر:

فان دايك، توين (٢٠١٤). مرجع سابق. ص ٤٥٩-٤٦١

شاعت تلك الاستراتيجية أيضا في منشورات ومذكرات القادة وفي صحف الاحتلال عند طرح أيديولوجيتهم القائمة على نقد النظام المملوكى وإظهار جيش الشرق بمظهر المنقذ لمصر وأهلها من الطغاة.

- عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). مرجع سابق. ص ٦، ٥٠، ٥١.
- ناصر إبراهيم (٢٠٠٠). الفرنسيون في صعيد مصر. ص ٢٦ .

(٢٦) سطر ٣٢: ٣٥ عمود١ B6 15.

(٢٧) سطر ٣٥ عمود ١ ، سطر١، ٢ عمود٢ B6 15.

(٢٨) فان دايك، توين (٢٠١٤). مرجع سابق. ص ٩٦.

(٢٩) إلهام ذهني (١٩٩٢). مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (تاريخ المصريين؛ ٥٢). ص ٣٦.

(٣٠) إلهام ذهني (١٩٩٢). المرجع السابق. ص ص ١٥٧- ١٦١، ١٦٣ : ١٧٩، ١٩٤.

لورنس، هنرى (٢٠١٥). الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر: الاستشراق المتأسلم في فرنسا (١٦٩٨ - ١٧٩٨). (ترجمة بشير السباعي). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. ص ٩٩،١٠٠.

(٣١) ماجدة مخلوف (٢٠٠٥). تقرير عثماني عن حالة مصر الاقتصادية والعسكرية في عهد محمد على باشا. الرزنامة (القاهرة: دار الوثائق القومية). ع ٣(٢٠٠٥). ص ٥٣٠.

(٣٢) أصدر بونابرت أمره بإنشاء "المجمع العلمى" في ٢٢ أغسطس ١٧٩٨ تضمن هذا الأمر الغرض من إنشائه وبيان اختصاصه، ويتألف من ست وعشرين مادة، كانت أولى جلساته يوم ٢٣ أغسطس وانتخبوا رئيسهم وبدأوا في مزاولة مهامهم ودراسة المسائل التي كان يعرضها عليهم بونابرت للبحث والاستشارة .

عبد الرحمن الرافعي (١٩٢٩). مرجع سابق.- ص ١١٩ ، ص ص ١٤٣- ١٤٥.

(٣٣) سطر ٣٣ عمود ١ B6 15.

(٣٤) سطر ٢٦، ٢٧ عمود ٢ B6 15.

(٣٥) اتسم النظام القضائي الفرنسي في ظل الحكم الملكي بالانقسام والتعدد في أنواع المحاكم؛ إذ توجد المحاكم الملكية، ومحاكم الإقطاعيين، والمحاكم الكنسية. كما يوجد محاكم متخصصة في مواد معينة منها المحاكم القنصلية في القضايا والنزاعات التجارية. بعد الثورة لم يتبق من ذلك النظام القديم سوى المحاكم القنصلية والتى أصبح يطلق عليها "محاكم التجارة" ، أبقت عليها الثورة لتناغمها مع الأفكار الثورية الأيديولوجية المصاحبة للثورة باعتبار أن الديمقراطية الحقة تتطلب أن ينتخب الشعب قدر الإمكان كل أصحاب الوظائف العامة ومن بينها الوظائف القضائية. وكانت تتشكل تلك المحاكم من قضاة غير فنيين بل تجار يُوَلُّون القضاء عن طريق الانتخاب (وهو ما لم يحدث قي ديوان تجار رشيد حيث عُيّنُوا من قبل حاكم الولاية).

– انظر: سحر عبد الستار يوسف (٢٠١٠). محاكم التجارة في القانون الفرنسي. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق). ع ٢ (٢٠١٠). ص ٧٧٣ ، ٨٩٤.

(٣٦) تمتعت المؤسسة القضائية العثمانية باختصاصات واسعة من الناحية العملية، تعكس ذلك سجلات المحاكم في الولايات العربية العثمانية عموما، ومن بين تلك الاختصاصات المسائل المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية كالصفقات التجارية والعقارية والعهود والمواثيق التي تربط بين طوائف الحرف والتجار.

– انظر: سامح صالح الصياد (٢٠٠٧). المؤسسة القضائية العثمانية مع التنويه بآثارها في بعض الولايات العربية. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية. مج ١٤، ع ٢ (آذار ٢٠٠٧). ص ص ٤٠٦–٤٢٢، ص ٤٠٩، ٤١١.

(٣٧) سطر ٢٦ ، ٢٧ عمود١ B6 15

(٣٨) سطر ٢٦: ٣٢ عمود٢ B6 15

(٣٩) يرى بعض الفقهاء بأن القوانين العرفية هي قوانين شعبية تشكل من تعامل الشعب واستعماله وتنبثق من طبيعة العلاقات الاجتماعية والحياة الشعبية بخلاف التشريع الذي هو وليد عمل تشريعي وعقل مفكر يخلقه وتفرضه إرادته، ولأن طبيعة الحياة التجارية تتطلب شيئا من المرونة والسهولة وتعتمد على عنصر السرعة والثقة والائتمان ، فقد ترك القانون التجارى الكثير من الأمور لتُنَظَّم بالاستناد إلى ما ينشأ بين فئة التجار من عادات يقوم على أساسها عرف التعامل في هذا الميدان.

– انظر: الموسوعة القانونية الإلكترونية (٢٠١٩). العرف كمصدر من مصادر القانون. تاريخ زيارة الموقع ٢٠١٩/٢/٥. https://elawpedia.com

– بندر بن حمدان العتيبي (٢٠١٦). مبادىء القانون التجاري: الأعمال التجارية– التاجر– الشركات التجارية. (ط ١). الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد. ص٢٠، ٢١.

وللمزيد حول العرف التجاري؛ تعريفه، وأركانه، وأحكامه ونطاق تطبيقه، انظر:

– رغد فوزي عبد الطائي (د.ت). إشكاليات تطبيق العرف التجاري. الكوفة: جامعة الكوفة، كلية القانون. http://www.docudesk.com

(40) Correspondence de Napoléon Ier publiée par ordre de l'empereur Napoléon III. Tome quatrième, Paris, 1860.-p480 (n 3268)

– انظر نشر هذا القرار في البحث ص (٤٣:٤٥).

(٤١) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). مرجع سابق. ص ٢٦ .

(٤٢) حتى النصوص الفرنسية التي كانت تنظم المحاكم التجارية –زمن النظام الملكي أو بعد الثورة–كانت متفرقة ومتناثرة حتى صدور القانون ٨٧–٥٥٠ في ١٦ يوليو ١٩٨٧ والمرسوم رقم ٨٨–٣٨ في ١٣ يناير ١٩٨٨ الذي عدل النصوص السابقة.

– سحر عبد الستار يوسف (٢٠١٠). مرجع سابق. ص ٧٨٤.

(٤٣) ترتب على نمو حجم الطبقة الوسطى التجارية، وظهور التراكم الرأسمالي لدى طبقة التجار والمستثمرين الأجانب أواخر القرن الثامن عشر وارتباط الطبقة الوسطى معها بعلاقات تجارية معقدة في ذلك الوقت إلى عجز النظام القانوني الموضوعي عن مسايرة تلك التطورات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لغلبة طباع التقليد وعدم الاجتهاد وتولى القضاء ممن غير أهل له، ومن ثم فقد وقف القضاء عاجزا عن التصدي للمشكلات القانونية التي أتى بها الواقع الجديد .

- محمد نور فرحات (١٩٨٨). القضاء الشرعي في مصر في العصر العثماني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (تاريخ المصريين؛ ١٧). ص ٩١ ،٩٣.

(٤٤) نللي حنا (١٩٩٧). تجار القاهرة في العصر العثمانى: سيرة أبو طاقيه شاهبندر التجار. (ترجمة وتقديم رؤوف عباس). القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١٣٦.

(٤٥) نللي حنا (١٩٩٧). المرجع السابق. ص ١٠٣.

(٤٦) كان التجار ينتظمون في طوائف، فهم يعملون معا لإنجاز مهامهم كشركاء أو وكلاء لتجار آخرين. لا يعرف عن طوائف التجار إلا القليل – مقارنة بطوائف الصناع والحرفيين الأخرى –كنوع الدعم الذي كانت تقدمه لأعضائها أو الضوابط التى كانت تفرضها عليهم ، ويعتقد المؤرخون أن منازعاتهم كانت أقل منها في الطوائف الحرفية الأخرى، انظر:
نللي حنا (١٩٩٧). المرجع السابق. ص ٦٤.

– ولكن لم لا نتصور أنه كانت لهم محاكمهم الخاصة بهم التي تطبق فيها قوانينهم العرفية وأن أحكامهم كانت ملزمة للأعضاء المنتسبين للطائفة، وأن ذلك ربما هو الذي قلل من ظهور النزاعات التجارية وجعل أغلب ظهورهم بالمحكمة الشرعية لتوثيق عقودهم، وأن الحملة بطرح هذه المؤسسة الرسمية تريد من محاكم الطائفة أن تكون تابعة للدولة تحت إشرافها ورقابتها لتختار هى رجالها، فبرغم أن المحاكم التجارية الفرنسية كان قضاتها غير الفنيين (التجار) منتخبين، إلا أن إدارة الحملة جعلت اختيار أرباب الديوان بالتعيين وليس بالانتخاب (الباحثة).

(٤٧) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). المرجع السابق. ص ٢٦.

(٤٨) تاريخ تأسيس الديوان ١٩ بلوبيوزة سنة ٧ الموافق ٧ فبراير ١٧٩٩ B6 18.
تاريخ خطاب منو ٢٣ بلوبيوزة سنه ٧ الموافق ١١فبراير ١٧٩٩ B6 1.

(٤٩) ناصر إبراهيم (٢٠٠٥). فردة الفرنسيين: قراءة تحليلية لقوائم الفردة بمدينة الإسكندرية (١٧٩٨-١٨٠١). مرجع سابق. ص ٣٩٨، ٤٠١.

(٥٠) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). المرجع السابق. ص ٢٦.

(٥١) نللي حنا (١٩٩٧). المرجع السابق ص ٥٣- ٥٥، ص ١٣٣- ١٣٩.

(٥٢) الأرز، القطن، وقصب السكر من المحاصيل المربحة، إلا أن زراعتها تتطلب ريًّا مستمرًّا، وهذا يضطر المزارعين لاقتناء عدد أكبر من الثيران مما تتطلبه المحاصيل الأخرى وينبغي أن تُضاعف لنفس السبب عدد ماكينات الري ومشتروات الماشية وتؤدي إقامة هذه الماكينات وصيانتها اليومية إلى إنفاق مصاريف بالغة الضخامة، كذلك الأمر في خدمة محصول قصب السكر والقطن، وللمزيد، انظر:

- عفاف لطفي السيد مارسو (٢٠٠٤). مصر في عهد محمد علي. (ترجمة عبد السميع عمر زين الدين). (ط ١). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص ص ٢٣٣- ٢٣٦.

- جيرار، ب. س. (١٩٧٨) علماء الحملة الفرنسية. في: وصف مصر (٤): موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر: الزراعة، الصناعات والحرف، التجارة. (ترجمة زهير الشايب). القاهرة: دار الكتب. ج ١، ص ص ٩٠- ٩٥، ص ص ١٤٦ – ١٥٧.

(٥٣) حول أهم الزراعات والصناعات والتجارات المقامة في رشيد، انظر:

- إلهام ذهني (١٩٩٢). المرجع السابق. ص ص ١٦٣- ١٨٢، ص ٢١٩.

- محمد طاهر الصادق، ومحمد حسام إسماعيل (١٩٩٩). رشيد: النشأة – الازدهار -الانحسار.(ط ١).القاهرة: دار الآفاق العربية. ص ٦٠- ٧٠.

(٥٤) أي تحويله لمنتج محلى بعد أن كان محصولا أو منتجا مميزا يرد في تجارة العبور.

(٥٥) ريمون، أندريه (٢٠٠٥). الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر. ج ١. (ترجمة ناصر أحمد إبراهيم، وباتسى جمال الدين؛ مراجعة وإشراف رؤوف عباس). (ط ١). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص ٣١٢، ٣١٤.

(٥٦) محمد صبري الدالي (٢٠٠٨). مرجع سابق. مقدما لاتجاهات كينيث كونو، هيلين ريفلين .- ص ٤٩٠ ،حاشية (٨) ص ٥٢٦.

(٥٧) محمد صبري الدالي (٢٠٠٨). المرجع السابق. ص ٥١٥ (مقدما لاتجاه محمد أنيس).

(٥٨) حول المنزلة التي حظيت بها رشيد لدى المماليك والعثمانيين، ومظاهر اعتنائهم بها، انظر:

- زهير الشايب (ترجمة) (١٩٩٣). جولوا. مدينة رشيد. في: موسوعة وصف مصر (٣). القاهرة: صندوق التنمية الثقافية. ص ١٣، ٨٢.

- إبراهيم عناني (١٩٨٧). رشيد في التاريخ: دراسة في التاريخ والآثار والسياحة. [د.م]: مؤسسة شباب الجامعة. ص ٢٩ .

- صلاح أحمد هريدى (١٩٨٤). الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مدينة رشيد فى العصر العثمانى، دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية بالشهر العقارى بالإسكندرية. المجلة المصرية للدراسات التاريخية. مج ٣٠، ٣١ (١٩٨٤). ص ٣٢٩.

(٥٩) يوسف شرارة (ترجمة وتعليق) (٢٠١١). مرجع سابق. ص ٤٤، ٤٦، ٦١.

(٦٠) أصيب الجنرال "منو" في موقعة دخول الفرنسيين إلى الإسكندرية، وربما كان ذلك هو السبب في تأخر توليه قيادة رشيد.

يوسف شرارة (ترجمة وتعليق) (٢٠١١). المرجع السابق. ص ٤١، ٤٦.

(٦١) محمد فرج (د.ت). النضال الشعبي ضد الحملة الفرنسية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر. (كتب ثقافية. ع١٨١) . ص ٣٨.

(٦٢) صفوة بدير، وغادة طوسون (٢٠١٧). الوثيقة المترجمة في علم الوثائق. هرمس(٢١). (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للغات والترجمة). مج ٦، ع ٣ (يوليو٢٠١٧). ص ص ١٨٥-٢٢٦، ص ١٩٩، ٢٠٣.

(٦٣) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه الأوامر والالتزامات التى وجب على رشيد الوفاء بها، انظر:

- صفوة بدير، وغادة طوسون (٢٠١٧). المرجع السابق. ص ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٢ .

(٦٤) يوسف شرارة (ترجمة وتعليق) (٢٠١١). مرجع سابق. ص ٨٤.

- عبد الرحمن الرافعي (١٩٢٩). مرجع سابق. ص ١٠٣.

(٦٥) اشتملت مجوعة وثائق فانسين على مجموعة من الوثائق التى تتبع هذا الديوان، أُطلق على أربابه "أنفار الديوان السبعة" أو "أنفار ديوان رشيد"، يعود تاريخ أقدم وثيقة في هذه المجموعة إلى شهر ربيع الآخر ١٢١٣/ سبتمبر ١٧٩٨ (ولا نعلم تحديدا التاريخ الدقيق لنشأة الديوان).

(٦٦) الوثيقة B6 14 17 DECEMBRE 1798 من مجموعة وثائق فانسين

يدعى "ميخايل فندى"، كان عليه جمع وتسجيل معلومات وافية عن كامل أسماء بلاد الناحية وقدرهم وعدد سكانهم وصناعاتهم واصطلاحهم في الفلاحة وأنواع مزروعاتهم ومتاجرهم والبضايع الصادرة من عندهم أو الواردة عليهم ويعرف الأصلح لهم في زراعاتهم وصناعاتهم، كما كان عليه أن يعلم حال الخلجان والترع، ويعلم الذى تحمله المراكب، وحال الأراضى البطالة والصالحة للزراعة والشراقى والرى والبرك، وجميع الأموال الميريه التى صارت تعلق الفرنساوية– والتى ذكرت تفصيلا بالوثيقة.

*المباشر: يُختار من الأقباط، وكانت وظيفته الأساسية أن يشرف على الصرافين في دائرته وأن يمسك بدفاتر لتسجيل الدخول بمجرد تسديدها، وكانت توزع لديه سجلات الميرى وواحد من كل من سجلات المال الحر والمال البرانى الخاصة بكل قرية.

- جيرار، ب. س. (١٩٧٩) علماء الحملة الفرنسية. في: وصف مصر (٥): موسوعة الحياة الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر الزراعة، النظام المالى والإدارى في مصر العثمانية. (ترجمة زهير الشايب). القاهرة: دار الشايب. ج ٢، ص ص ٩٠- ٩٥، ص ٢٣.

(٦٧) بلغ صافي دخل الجمرك برشيد في شهر رجب ١٢١٣/ ديسمبر ١٧٩٨ (٦٧٨٨٢ بارة) وفى شهر ربيع الأول ١٢١٤/ مايو١٧٩٩ (٤١٤٨٤٨ بارة، وهذا دخل كبير في ذلك الزمان).

- محمد طاهر الصادق، ومحمد حسام إسماعيل (١٩٩٩). مرجع سابق. ص ٦٨، ٦٩.

(٦٨) الوثيقة B6 19 26 FEVRIER 1799 من مجموعة وثائق فانسين.

(٦٩) الوثيقة B6 18 7 FEVRIER 1799 الوثيقة الأولى – محل الدراسة: وثيقة تأسيس ديوان تجار رشيد .

(٧٠) الوثيقة B6 14 16JUILLET 1798 من مجموعة وثائق فانسين.

(٧١) السياق الإداري: هو الهيكل والوظائف وإجراءات البيئة التنظيمية الموجود بها منشأ الوثائق. السياق القانوني: هو النظام القانوني أى القوانين والأنظمة الخاصة بالمجتمع، ويفيد توثيق السياق القانوني والإداري في التعرف على الجهات والوظائف التى لها مسئوليات تشريعية معينة داخل المجتمع ومرتبطة بالوثائق والأفراد والأحداث والمنظمات الإدارية الأخرى المرتبطة بالوثائق.
دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١١٧.

(٧٢) لم يرد في الجبرتى أى خبر بشأن ذلك– وهو المصدر المعاصر الأول في ذلك الشأن– فلم يذكر سوى تأسيس هذه المحكمة بالقاهرة فقط دون أن يشير لوجود مثيل لها في ولايات أخرى . إنما نُشر هذا القرار بالفرنسية في:

Correspondence de Napoléon Ier publiée par ordre de l'empereur Napoléon III. Tome quatrième, Paris, 1860.-p480 (n 3268) . انظر نشر هذا القرار في نهاية البحث ص (٤٣:٤٥)

ووردت عنه معلومات أيضا لدى الرافعى؛ اعتمادا على بعض المراجع الفرنسية: "كورييه دي ايجيبت– أكتوبر ١٧٩٩".

- عبد الرحمن الرافعي (١٩٢٩). مرجع سابق. ص ١١٣.

(٧٣) نُشر أمر بونابرت الموجه لكليبر بإنشاء ديوان التجار بالإسكندرية في:

=Napoléon Bonaparte. Correspondence générale. Tome 2 La campagne d'Egypte. Paris, Fayard, 2005.-p416(n 3153)

نصه: " إلى الجنرال كليبير: ستجد مرفق عليه أمرا يخص إنشاء ديوان تجاري بالاسكندرية. أسمح لك بتعيين أعضائه والأخذ بكل التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الأمر بونابرت".

(٧٤) انظر البحث ص ص٤٣–٤٥.

(٧٥) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). المرجع السابق. ص ٢٦.

(٧٦) في ١٢ فريمير الموافق ٢ ديسمبر ١٧٩٨ أرسل صارى عسكر "منو" خطابا إلى شخص يدعى "دمترى كلوتى" يخبره أن بونابرت أمره في ٢٤ فروكتيدور الموافق سبتمبر ١٧٩٨ بتأسيس ديوان تجار رشيد وفى مكتوب آخر بتاريخ ٢٦ فروكتيدور أن يختار أرباب الديوان، وأنه قد وقع عليه الاختيار ليكون عضوا به (انظر الوثيقة الداعمة رقم ١ ص ٤١:٣٩ بالبحث)– وجدير بالذكر أن هذا الشخص لم يكن من بين أعضاء الديوان الذين عينوا بالفعل ووردت أسماؤهم بوثيقة تأسيس الديوان المنشورة بالبحث.

من مجموعة وثائق فانسين (انظر نشر نص الخطاب وصورة وثيقته B 6 13 Decembre 1798 بالبحث ص٤١، ٤٢)

يستنتج من تلك الوثيقة أن أمر التأسيس كان منذ سبتمبر، وربما أخر التنفيذ قيام ثورة أكتوبر، ثم جرت محاولة أخرى للتنفيذ في شهر ديسمبر وبدأ "منو" بالفعل في إرسال خطابات للشخصيات المختارة، إلا أن الأمر لم يصادف التنفيذ الفعلى إلا فبراير ١٧٩٩ يدلل على ذلك الوثيقة B6 8 20septembre1798 هي وثيقة من مجموعة أرشيف فانسين عبارة عن خطاب من "منو" إلى "بونابرت" بتاريخ ٢٠ سبتمبر يؤكد عليه فيه باستلام أمره له بتأسيس محكمة التجارة برشيد. (انظر نشر الخطاب وصورته بالبحث .– ص ٤٦، ٤٧.

(٧٧) سطر ٣١: ٣٣ عمود٢ - B6 15 سطر ٣٦،٣٧ عمود ١ B6 18

(٧٨) ليمنس أو ليمنوس Lemnos Or Limnos جزيرة يونانية، للمزيد، انظر:
.www.britannica.com

(٧٩) دمترى أو ديمتري ،اسم علم مذكر يونانى DEMERIOS ديمتريوس، وهو إله الزراعة والخصوبة، نقل إلينا من الفرنسية DEMETRY www.almaany.com

(٨٠) بربير، ربما تكون تعبيرا مشتقا من الاسم "بربر": وهم شعب أكثره قبائل تسكن الجبال في شمال إفريقية، ويضيف القاموس المحيط: هم بالمغرب وأمة أخرى بين الحبوش والزنج www.almaany.com

(٨١) المصدر أو الفاعل أو صاحب الإرادة: هو شخص مادى أو اعتبارى له السلطة على إصدار الوثيقة سواء باسمه أو بأمره، أو هو الشخص الذى إرادته أنتجت التصرف.

- دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١١٤.

Duranti, Luciana(1989). op-cit.-part3, p12.

(٨٢) س١٧، ١٨ ع١ B6 18.

(٨٣) عن دور المترجم في إنشاء النص الهدف "الوثيقة المترجمة"، انظر:
صفوة بدير، وغادة طوسون (٢٠١٧). المرجع السابق. ص ١٨٦، ١٩٨، ١٩٩.

(٨٤) قسم الديبلوماتيين الأوائل مراحل كتابة الوثيقة إلى: مرحلة التصرف القانونى، ومرحلة كتابة الوثيقة؛ تشتمل المرحلة الأولى على (مرحلة الطلب- مرحلة الموافقة) والمرحلة الثانية على (الأمر بتحرير الوثيقة- المراجعة- التصديق). دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١٢٠.

(٨٥) أحمد حافظ عوض. نابليون بونابرت في مصر. مرجع سابق.– ص ٢٦٠.

(٨٦) ناصر إبراهيم (٢٠٠٥). فردة الفرنسيين. مرجع سابق. ص ٣٩٨.

(٨٧) آثرت الباحثة أن تحقق في جنسيات أرباب الديوان، ليكون هذا الافتراض واضحا، انظر :حواشي(٧٧، ٧٨، ٧٩).

(٨٨) سطر ٤: ١٠ عمود١ B6 15

(٨٩) في رسالة مؤرخة بـ ٨ يناير ١٧٩٩ وموجهة من القائد العام بونابرت إلى الجنرال برتيه يأمره فيها بقطع رقبة المدعو "شوربي " بعد أن ثبتت خيانته للجيش الفرنسي بعد أن أقسم يمين الطاعة، كما يأمره فيها بمصادرة أملاكه لحساب الجمهورية الفرنسية.

- صفوة بدير (قيد النشر). سمات الوثيقة الاستخباراتية من زمن الحملة الفرنسية (١٧٩٨- ١٨٠١). مجلة الحوليات الإسلامية. ع ٥٢. ص ٤٦، ٤٧.

وقد قُبِضَ عليه في رجب ١٢١٣ وحُبِسَ بالقلعة "قيل أنهم عثروا على مكتوب أرسله وقت الفتنة السابقة الى سرياقوس لينهض أهل تلك النواحى في القيام ويأمرهم بالحضور وقت أن يرى الغلبة على الفرنسيين".

- عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). المرجع السابق. ج ٣، ص ٤٩.

– B6 7 (بدون تاريخ), وثيقة حلف الولاء من مجموعة وثائق فانسين، للاطلاع على نص الوثيقة وصورتها، انظر :

- صفوة بدير (قيد النشر). سمات الوثيقة الاستخباراتية من زمن الحملة الفرنسية (١٧٩٨- ١٨٠١). مرجع سابق. ص ٤٦ .

(٩٠) سطر ١٢ عمود٣ B6 15.

(٩١) سطر ٢١ ،٢٢ عمود١ B6 15

(٩٢) سطر١٠ ،١١ عمود١ B6 15

(٩٣) عبد الرحمن الجبرتي (د.ت). المرجع السابق. ص ٢٦.

(٩٤) محمد طاهر الصادق، ومحمد حسام إسماعيل (١٩٩٩). مرجع سابق. ص٧٠.

(٩٥) ريمون، أندريه (٢٠٠٥). مرجع سابق. ص ٢٨٥ .

(٩٦) ريمون، أندريه (٢٠٠٥). المرجع السابق والصفحة.

(٩٧) من السلع الرئيسية التى نجح التجار المصريين في احتكارها على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر ،فكان معظم انتاج اليمن من البن يُصَرَّف عن طريقهم حيث يُشْحَن إلى مصر مباشرة ثم يعاد تصديره إلى الولايات العثمانية وغيرها من البلاد.

نللي حنا (١٩٩٧). مرجع سابق. ص١٤٣.

(٩٨) تتكون كل المحاكم التجارية في الإسكندرية ودمياط ورشيد من ستة أعضاء عدا المحكمة التجارية بالقاهرة؛فهي تتألف من إثني عشر عضوا–دورة العمل للأعضاء هي ثلاث سنوات على أن يُغير ثلثهم كل سنه بمعرفة وترشيح مدير الشؤون الماليه للأعضاء الجدد في كل عام ويعينهم القائد العام .

Correspondence de Napoléon Ier publiée par ordre de l'empereur Napoléon III. Tome quatrième, Paris, 1860.-p480 (n 3268).

انظر البحث ص٤٣-٤٥.

(٩٩) سطر ٢٠ : ٢٤ عمود١ B6 18

(١٠٠) سطر ٢٥: ٢٨ عمود١ B6 18.

(١٠١) أغاة الينكجرية أو أغاة الإنكشارية: قائد عموم الجند. عبد الرحمن الرافعي (١٩٢٩). مرجع سابق . حاشية (١) ص ١٤ .

(١٠٢) دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ٥٥.

(١٠٣) مثلت "الوثيقة القانونية" أى الناتجة عن تصرف قانونى أو واقعة قانونية موضوع علم الوثائق التقليدى (الديبلوماتيك)، درسها هذا العلم من حيث الشكل (مجموع خصائصها الخارجية والداخلية) ليتثبت من صحتها، فإذا صدرت الوثيقة في الشكل المتفق عليه؛ أى وفق القواعد التي تحكم كتابتها وإخراجها وصياغتها (لدى المنشئ) تحقق لها بذلك تمامها وكمالها وترتب عليها آثارها القانونية .

حسن الحلوة (١٩٦٥). الديبلوماتيقا. مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة). مج ٢٧ (١٩٦٥). ص٢٠٥.

وعن رحلة هذا العلم من التقليدية إلى المعاصرة، وانطلاقه خارج حدود الوسيط (الوثائق التقليدية والقانونية) وحدود الزمن (العصور الوسطى) وظهور علم الديبلوماتيك الحديث، الديبلوماتيك المعاصر، الديبلوماتيك الرقمى، انظر:

Duranti, Luciana(1989). op-cit. Part 3.

- دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق.

(١٠٤) س ١ :٣ عمود ١(ظاهر الوثيقة) B6 18 .

(١٠٥) المُنشئ: هو الشخص المادى أو الاعتبارى الذى أنشأ الوثيقة أو استلمها أو قام بتجميعها من أجل أداء مهمة أو لأداء وظائفه وأنشطته. أو هو الشخص أو الجهة التى توجد الوثيقة ضمن متكاملاته أو أرشيفه كجزء من سلسلة ملفات.

دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١١٤.

ومن ثم فإن ديوان تجار رشيد هو المنشىء باستلامه لهذه الوثائق وبحوزته إياها كجزء من أداء مهامه ووظائفه في تلقى الأوامر من السلطة الإدارية التى تشرف عليها أو يتبعها، أما مصدر هاتين الوثيقتين فهو "منو".

وللمزيد حول المنشىء والمصدر وتطابقهما أحيانا، انظر:

- Duranti, Luciana(1989). op-cit. part 3. Pp. 6 -12.

(١٠٦) وضع علم الوثائق (الديبلوماتيك الحديث) أربعة جوانب لجدارة الوثيقة بالثقة: المصداقية– الصحة– التوثيق– الدقة (فى البيئة الإلكترونية)، ولمزيد من التفاصيل حول منهجية تطبيق ذلك على الوثائق، انظر:

- دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ص ٩٢- ١٠٦.

(١٠٧) يقصد باكتمال الوثيقة، وجود العناصر الرسمية المطلوبة من قبل النظام القانونى والإدارى في وثيقة محددة لتكون قادرة على تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله. دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). المرجع السابق. ص ٩٣.

ولكن بما أن الوثائق السردية كما ذكرنا – وفى ذلك الوقت– لم تكن تخضع لشكل محدد وخصوصًا أنها من الوثائق المستلمة للديوان وليست الصادرة عنه، فالمتوقع أن الحد الأدنى من هذه العناصر: التاريخ، التوقيع، وقد خلت الوثيقتان من توقيع منو "المصدر" أو ختم الديوان "المنشئ".

(١٠٨) وجود أختام تحمل هوية الديوان الصادرة عنه الوثائق، أمرا كان واقعا بالفعل في تلك الفترة، رُصِدَ ذلك من واقع بعض الوثائق الصادرة عن ديوان رشيد في مجموعة وثائق فانسين B6 18 1 Fevrier 1799 - B6 8 27Septembre1798 - B6 14 23 Decembre 1798

(١٠٩) مهرت دواوين أخرى بتوقيعات رؤسائها فقط دون وجود أختام لهذه الدواوين مثل الديوان الخصوصى بالقاهرة

B6 20 24Mars 1799-B6 18 1 Fevrier 1799- B6 8 27Septembre1798

وديوان الفيوم B6 82(sans date)- B6 34 25Octobre 1799

(١١٠) سطر ١٤ : ١٨ عمود١ B6 18

(١١١) خلت بعض الوثائق الصادرة من ديوان رشيد من وضع ختم الديوان عليها ،مما يجعل افتراض وضع الختم على الوثائق المستلمة للديوان مجرد افتراض قد لا يصادف محلا من الواقع.

(١١٢) انظر حاشية (٨١)، وص ١٥، ١٦ بالبحث.

(١١٣) انظر حاشية (٨٢)، وص ١٦ بالبحث.

(١١٤) الوثيقة B 6 52 3 Septembre 1800 من مجموعة وثائق فانسين

(١١٥) يعرف "علم الأسلوب" –طبقا – للمدرسة الفرنسية– بأنه دراسة طريقة التعبير عن الفكر من خلال اللغة. و"مناهج علم الأسلوب الحديثة" تستطيع ببعض الإجراءات التحليلية الدقيقة أن تدرس شخصية المؤلف عبر معالم محددة من أسلوبه ،انظر :

صلاح فضل (١٩٩٨). علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته. (ط ١). القاهرة: دار الشروق. ص ١٣٤، ٢٠٠ .

(١١٦) الرابطة الأرشيفية: هى العلاقة التى تربط بين كل وثيقة بما قبلها وما بعدها من الوثائق وبجميع الملفات المندرجة في نفس الإجراء أو نفس النشاط. الرابطة تحدد مدلول الوثيقة، وهى تعنى بالنشاط الذى تشارك فيه الوثيقة لا التصرف الذى تجسده وحده؛ لأن الوثيقة تحوى في نفسها علاقة التأثير والسبب.

دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(١١٧) مجدى جرجس (٢٠٠٤). منهج الدراسات الوثائقية وواقع البحث في مصر. الرزنامة (القاهرة: دار الوثائق القومية). ع ٢(٢٠٠٤).- ص ص ٢٣٧ – ٢٨٧ . ص ٢٤٩ .

(١١٨) وقف بونابرت موقفا صارما من كل ما ينشر من مذكرات القادة والجنود الذين شاركوا في حملة مصر، حيث أصدر قرارا– بعد قراءته مذكرات الجنرال رينييه والتى نشرها فور عودته – بحظر تداولها ثم عمل على نزع الوثائق والتقارير التى تدينه من دور الأرشيف الفرنسية (يونيو١٨٠١) وفى عام ١٨٠٧ قرر نابليون وهو امبراطور حرق كل هذه الأوراق.

ناصر إبراهيم (٢٠١٧). الحملة الفرنسية بعين فرنسية: قراءة نقدية للمنظور القومى الفرنسي. مجلة مرايا (القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافى). ع ١ (سبتمبر٢٠١٧). ص ص ٣٤-٤٦. ص ٣٦.

(١١٩) هو تسلسل رسمى للخطوات والمراحل التى يتم بها الحدث أو التصرف، ولمزيد من التفاصيل حول هذه الخطوات، انظر:

دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١٢٠ ،١٢١.

(١٢٠) لم ترد تفاصيل هذه الاختصاصات وإجراءاتها بأمر بونابرت، انظر البحث .– ص ص ٤٠–٤٢

(١٢١) سطر ٣٤ ، ٣٥ عمود١ B6 18.

(١٢٢) سطر ٢٠ : ٢٢ عمود١ B6 18

(١٢٣) دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١٢١.

(١٢٤) سطر ٢٢ : ٢٤ عمود١ B6 18

(١٢٥) دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١٢١.

(١٢٦) سطر ١٤ : ٢٠ عمود١ B 6 18

(١٢٧) سطر ٤ : ٧ عمود٢ B6 18

(١٢٨) قرر قانون التجارة العثمانى، الصادر عام ١٨٥٠ وذيله عام١٨٦٠ والمترجم والمنشور عام ١٨٨٠ في فصله الثانى:"فى بيان الدفاتر التى مجبور كل تاجر أن يقتنيها " الشكل النظامى الذى يجب أن يلتزم به التاجر في فتح وتحرير دفتره :أى شكل إخراج الدفتر، وأقر في مادته السادسة: أن جماعة التجار الذين لم يراعوا في الدفاتر التى يمسكونها الشروط اللازمة المذكورة ،بل مسكوها بصورة غير مستقيمة ومخالفة للنظام ،فحين المرافعة لا تعتبر دفاتر كهذه غير موافقة للنظام .وفى مادته الثامنة: أن دفاتر التجار المنظمة طبقا للقاعدة المذكورة تقبل أن تكون برهانا ودليلا للدعاوى التى تقع بين التجار.

- عزتلو نقولا أفندى نقاش (ترجمة)(١٨٨٠). قانون التجارة. بيروت. ص ٤٢٣.
- التشريعات التجارية في البلاد العربية. مجلة الرائد العربى. ع ٥ (مارس ١٩٦١). Alhakawati.la.utexas.edu/2011/2/8

تؤكد الفقرة السابقة على أن الإجراءات النظامية لأسلوب إخراج الوثائق جزءا من إضفاء الصفة الرسمية عليها وأن عدم الالتزام أو الاعتداد بهذه القواعد يفقد الوثيقة رسميتها ومصداقيتها وينفى عنها كونها وثيقة رسمية يعتد بها برهانا ودليلا

(١٢٩) سطر ٣٥ : ٣٧ عمود ٢ B6 18

(١٣٠) سطر ١٥ :١٧ عمود٢ B6 18

(١٣١) سطر ١٧ :٢٢ عمود٢ B6 18

(١٣٢) سطر ٢٣ : ٢٧ عمود٢ B6 18

(١٣٣) سطر ٢١ :٢٣ عمود٢ B6 18

(١٣٤) سطر٢٧ :٣٠ عمود٢ B6 18

(١٣٥) السياق التوثيقى: يعنى المتكاملات الأرشيفية التى ترتبط بها الوثيقة وبنيتها الداخلية. دينا عبد اللطيف (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١٢٥ .

(١٣٦) الوثيقتان محل الدراسة: الأولى بالكرتونة B6 18 وهي وثيقة تأسيس ديوان تجار رشيد، مؤرخة بـ ٧ فبرلير ١٧٩٩، والثانية بالكرتونة B6 15 وهي بيان منو الإداري السياسي لأرباب ديوان التجار مؤرخة ١١ فبراير ١٧٩٩.

(١٣٧) يحتمل أن النصوص الفرنسية التي تشتمل عليها الكرتونتين B6 18 وB6 15 –واللتان تضمان الوثيقتين محل الدراسة– ليست هي الوثائق الفرنسية الأصلية الصادرة عن "منو"، إنما قد

تكون هي الترجمة الفرنسية للوثائق العربية المترجمة والتي قام بها إلياس بقطر عام ١٨١٢ بتكليف من إدارة أرشيف وزارة الدفاع ، قد يعزز هذا الترجيح المواصفات الشكلية التي اشتركت بهما هاتان الوثيقتان مع ما يقرب من مائة وخمسين وثيقة أخرى محفوظة أيضا بأرشيف فانسين من حيث حجم قطع الورق ونوعه وعلاماته المائية الواحدة وأيضا الخط الواحد مهما كان موضوع أو تاريخ الوثيقة مما يقوي من احتمالية أن يكون مصدر هذا الورق واحدًا. كما جاءت الترجمة أيضا على أوراق منفصلة عن النصوص العربية، واتخذ أسلوب الترجمة نمطا واحدا، ومن ثم تجتمع هذه الشواهد لترجح أن مجموعة هذه الوثائق ومن بينها الوثيقتين محل الدراسة لم تترجم وقت وجود الحملة بمصر وأنها لم تدخل أرشيف فانسين مترجمة . ونذكر في هذا السياق أيضا ما ورد في السيرة الذاتية لبقطر والتي نشرت بعد وفاته عام ١٨٢١ حيث جاء فيها " اشتهر السيد إلياس بقطر في باريس قبل بضع سنوات، حيث دقق وترجم بسهولة مذهلة القطع العديدة بالعربية المحفوظة في أرشيف الحرب."

Annuaire nécrologique(1821). Revue encyclopédique IIe année. p. 10-11.

جاءت كل المعلومات الخاصة بالوصف الشكلي لمجموعه وثائق فانسين–المذكورة سلفا– بمساعدة دكتور ميشيل توشرير أستاذ التاريخ المتفرغ بجامعة Aix-Marseille. وقد حصلت عليها الباحثة بصفة اشتراكها في مشروع فرنسي مشترك تحت رعاية المعهد الفرنسي للآثار والدراسات الشرقية بالقاهرة، يهدف المشروع إلى نشر وتحقيق مجموعة الوثائق الخاصة بالحملة الفرنسية (١٧٩٨–١٨٠١م) المحفوظة بأرشيف vincenne بفرنسا.

(١٣٨) حول هوية الوثيقة المترجمة، وهل هى أصل ثان أم نسخة، انظر:

- صفوة بدير، وغادة طوسون (٢٠١٧). مرجع سابق. ص ١٩٧، ١٩٨ .

(١٣٩) B6 18.

(١٤٠) B6 15.

(١٤١) يحتمل أنه أُضِيفَ ذلك على الوثيقة في وقت متأخر بعد خروج الحملة عن مصر ،وتحديدا عام ١٨١٢ على يد بقطر والذي أُسْتُدْعِيَ من قبل الأرشيف ليقوم بترجمة كل النصوص العربية – التي وصلت الأرشيف دون أصولها الفرنسية –إلى اللغة الفرنسية .انظر حاشية (١٣٤).

(١٤٢) تظن الباحثة أن نسخ هذه الوثيقة (B6 15) لم تجتمع أو تكتمل دفعة واحدة بالأرشيف، أو ربما لم تفهرس مجموعة وثائق الحملة عموما وقت دخولها الأرشيف، فالكرتونة B6 15 تشتمل على الأصل العربي والنص الفرنسي المترجم عنها، بينما يُحتفظ بالنسختين العربيتين الآخرتين في كرتونة B6 63، فلو فطن الأرشيف لعلاقة هذه الوثائق ببعضها لَما حفظت النسخ مبتعدة عن بعضها في كراتين مختلفة.

(١٤٣) عيّن "منو" قائدا وحاكما على رشيد فقط بعد دخول الإسكندرية – وقد وصلها متأخرا لإصابته– ولا يُعلم تحديدا متى أصبح حاكما على هذه الولايات الثلاث، غير أنه جدير بالذكر أنه يحمل في أقدم وثائق فانسين زمنيا (يوليو ١٧٩٨) اللقب الإداري "منو حاكم رشيد وإقطاعها " B6 4 Juillet1798 ومنذ شهر أكتوبر ١٧٩٨ تصدر عنه الوثائق على الصورة التالية "صارى عسكر منو حاكم ولاية رشيد وولاية البحيرة وولاية الإسكندرية" B6 10 24 Octobre1798" من مجموعة وثائق فانسين".

(١٤٤) ورد الاسم بالأصل الفرنسي Katkosny، ووردت ترجمة الاسم على صورتين في النسخ العربية "كتكوزسنى" ، "كتكوسنى".

(١٤٥) ورد هذا الاسم بالأصل الفرنسى Dimetri De Rodhes ووردت ترجمة هذا الاسم على صورتين في النسخ العربية "دمتري رسلي" و"دمتري ردسلي".

(١٤٦) وردت هذه الكلمة بالنسخة العربية الأخرى المحفوظة بنفس المحفظة B6 18 "الأصلين".

(١٤٧) وردت هذه الكلمة بالنسخة العربية الاخرى المحفوظة بنفس المحفظة B6 18 "وجدو".

(١٤٨) نشر هذا النص في Correspondence de Napoléon Ier publiée par ordre de l'empereur Napoléon III. Tome quatrième, Paris, 1860.-p480 (n 3268)

وقام بترجمة النص من الفرنسية إلى العربية د.ميشيل توشرير، أستاذ التاريخ المتفرغ بجامعة Aix-Marsille.

(١٤٩) قام بترجمة النص من الفرنسية إلى العربية د.ميشيل توشرير.